Document: EB 2009/96/R.7
Agenda: 7
Date: 25 March 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

الإدارة البيئية والتنمية المستدامة

إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون

روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Sheila Mwanundu

مستشارة تقنية كبيرة، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة

رقم الهاتف: 2031 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: s.mwanundu@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

موجز تنفيذي ii

مقدمة 1

الفصل الأول – إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي 7

ألف – مقدمة 7

باء – الغرض من تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية 7

جيم – الأحكام العامة للتقدير البيئي والاجتماعي 9

دال – دمج التقدير البيئي والاجتماعي في عملية تعزيز الجودة في الصندوق 10

هاء – التقدير البيئي والاجتماعي: المشروعات والبرامج 14

واو – معايير تصنيف المشروعات 18

الملحق 1–1 إدارة البيئة والموارد الطبيعية: مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي (مخطط) 21

الملحق 1–2 تقدير الأثر البيئي والاجتماعي الرسمي 23

الملحق 1–3 الصيغة الموصى بها لتقارير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي 26

الملحق 1–4 نموذج الاختصاصات لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي
(على أن يتم تكييفها بناءً على مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي) 28

الملحق 1–5 الاستعراض التقني لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي 31

الفصل الثاني – التقدير البيئي الاستراتيجي 32

ألف – مقدمة 32

باء – التقدير البيئي الاستراتيجي في عمليات الصندوق 34

جيم – خطوات التقدير البيئي الاستراتيجي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية
المستندة إلى النتائج 35

الملحق 2–1 قائمة مراجعة عامة: أسئلة لجميع التقديرات البيئية الاستراتيجية 38

الملحق 2–2 هيكل ومحتويات ممكنة لدراسة التقدير البيئي الاستراتيجي 40

مسرد بالمصطلحات 41

المراجع 44

موجز تنفيذي

لم هذه الوثيقة؟

1- التزمت إدارة الصندوق، خلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، بتقديم الإجراءات الداخلية للإدارة البيئية والتنمية المستدامة على المجلس التنفيذي ليستعرضها. وقد أصدرت هذه الإجراءات في ديسمبر/كانون الأول 2008 من خلال نشرة رئيس الصندوق رقم (PB/08/23)[1].

2- ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد موظفي الصندوق وشركائه في التعامل مع القضايا البيئية في تصميم المشروعات وفي إسداء المشورة بشأن السياسات. وتشكل الإجراءات، بصفتها هذه، إحدى لبُنات نهج الصندوق في التنمية المستدامة. وتوفر هذه الوثيقة الإطار لإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي وخصائصه البارزة، إلى جانب لمحة عامة عن النهج الذي يتبعه الصندوق في القضايا البيئية والاجتماعية في العمليات التي يمولها ويدعمها. وتستند الوثيقة إلى أول فصلين اللذين يتضمنان جوهر الإجراءات.

3- وتعهد الصندوق أيضاً بإعداد سياسة بشأن تغير المناخ والبيئة ليوافق عليها المجلس التنفيذي في 2010. وستتمخض السياسة الجديدة عن تغيير الإجراءات التي بين أيدينا.

لماذا يلزم الصندوق أن يطبق هذه الإجراءات؟

4- للبيئة – التي تُعرف على أنها المكان والظروف المادية التي تسمح بتنمية سبل المعيشة – أهميةٌ خاصة بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء: فهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على قاعدة الموارد الطبيعية في سبل معيشتهم، وهم بالتالي أكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية ولتلوث البيئة. وقد يتسبب استنزاف الموارد المشتركة في نشوب الصراعات بين مختلف المستخدمين أو تفاقمها. وتمثل التهديدات المحيقة بالمشاعات العالمية – مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتزايد شح المياه، والتصحر، وقلة خصوبة التربة، وتغير المناخ – جميعها تحدياتٍ إضافيةً على المجتمعات الريفية الفقيرة، لا سيما الفئات المحرومة منها.

ما هي العملية التي اتبعت في وضع هذه الإجراءات؟

5- وضعت إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي من خلال عملية تشاورية شاركت فيها وحدة ضمّت المجموعة المواضيعية المعنية بالإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، ونخبة من موظفي الصندوق ومجموعة العمل المعنية بالبيئة التابعة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقبل وضع الإجراءات في صيغتها النهائية، فقد نُشرت على شبكة الإنترانت لإفساح المجال للحصول على ردود فعل أوسع بشأنها من موظفي الصندوق. وساعدت العملية التشاورية في توجيه عمل الصندوق نحو تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عمله من خلال:

[1] تحل هذه الإجراءات محل "الإجراءات الإدارية للتقدير البيئي في دورة المشروعات" (نشرة رئيس الصندوق رقم PB 94/03) الصادرة في 1994. ويرد موجز للتغييرات الرئيسية على الإجراءات والدوافع وراءها، بما في ذلك الإصلاحات التنظيمية التي شهدها الصندوق مؤخراً في الجدول 1 في الصفحة viii من الوثيقة.

(1) زيادة الوضوح والتماسك والاتساق مع عملية تعزيز الجودة في الصندوق؛

(2) ضمان اتباع نهج يركز على النتائج خلال التنفيذ؛

(3) تعزيز تنسيق ما لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من نهج ممارسات الحماية، مع القيام بتكييف هذه النهج مع عملاء الصندوق.

من هو الجمهور المستهدف؟

6- الهدف الرئيسي من الإجراءات هو تعزيز قدرة موظفي الصندوق وفرق التصميم والتنفيذ على معالجة القضايا البيئية والاجتماعية خلال دورة المشروعات برمتها. وتقوم الإجراءات بتحديد العملية وتعريف نقاط الإدراج لتعميم[2] الأبعاد البيئية والاجتماعية على نحو فعال في البرامج القطرية (أي صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، والتصميم، والحوار بشأن السياسات). وهي تشير إلى عملية تعزيز الجودة في الصندوق ونقاط إدراج القضايا البيئية في المراحل المختلفة من دورة البرامج والمشروعات، على الرغم من أن التركيز ينصب على تصميم العمليات الممولة بقروض. وتعمل الإجراءات بالتوافق مع عملية تعزيز الجودة في الصندوق باستخدام الأدوات الرئيسية التالية:

(1) التقدير البيئي الاستراتيجي، الذي يُجرى خلال وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، حسب الاقتضاء؛

(2) المسح البيئي والاجتماعي عند مرحلة الاستهلال أو الصياغة في جميع البرامج والمشروعات؛

(3) تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، الذي يجرى عند مرحلة صياغة المشروعات أو تقديرها، حسب الاقتضاء؛

(4) البنود و/أو المواثيق البيئية التي ستُدرج في مرحلة مفاوضات القرض، حسب الاقتضاء؛

(5) الرصد البيئي والاجتماعي خلال مرحلة تنفيذ البرامج والمشروعات؛

(6) تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بأثر رجعي، الذي يتعين إجراؤه خلال تقييم إنجاز البرامج والمشروعات، حسب الاقتضاء.

7- كما تهدف الإجراءات أيضاً إلى إعلام الحكومات والشركاء الإنمائيين وغيرهم من الجهات المعنية التي يعمل معها الصندوق من أجل تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المشتركة، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والبلدان المقترضة.

كيف ترتبط الإجراءات البيئية في الصندوق بالعمليات التنظيمية الأخرى؟

8- تتوقف الإدارة البيئية السليمة على عوامل اجتماعية ومؤسسية من قبيل تمكين الفئات الضعيفة، والمساواة بين الجنسين، وإدارة الصراعات، والمعارف التقليدية والمحلية، وإدارة المخاطر، والتشريعات (وإنفاذها)، وحيازة الأراضي، والحكم الرشيد. ويُعتبر انتهاج موقف يقوم على الحقوق المستوحاة من مبادرة أمم متحدة واحدة؛ ويستند إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ويقرّ بضرورة الموافقة

[2] يتضمن ذلك دمج الأدوات والنهج البيئية والاجتماعية في دورة المشروعات لزيادة التنسيق بشأن المشاغل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

المسبقة عن علم، وبالحقوق في الأراضي والموارد الطبيعية والملكية الفكرية، جزءاً مهما من البعد الاجتماعي.

9- وتظهر الأهمية المتزايدة للاعتبارات البيئية والاجتماعية في الصندوق من خلال الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010، ومؤشرات إطار قياس النتائج، وتصميم المشروعات، وممارسات تعزيز الجودة، وعمليات استعراض الحافظة وتقييم المشروعات سنوياً. ومن أولويات الصندوق الأساسية تمويل ودعم أنشطة تعزّز بناء الأصول، والوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام في عملياته، وتقوم على ملكية هذه الموارد وغيرها من ترتيبات حيازتها من قبل السكان الريفيين الفقراء، من النساء والرجال، من أجل تحقيق الاستدامة. وقد أصدرت إدارة الصندوق هذه المبادئ التوجيهية لتعزيز الجوانب البيئية والاجتماعية في عمليات الصندوق.

10- وتضع الإجراءات متطلباتٍ لدمج الاعتبارات البيئية في عمليات الصندوق وتركز على متطلباته الاجتماعية من خلال طائفة من المبادئ والأدوات والمتطلبات الإجرائية. وتستكمل الإجراءات مبادرات أخرى في الصندوق، ومنها على وجه التحديد: (1) الإطار الاستراتيجي؛ (2) سياسة الاستهداف في الصندوق؛ (3) عمليتا تعزيز الجودة وضمان الجودة في الصندوق؛ (4) استراتيجية الابتكار في الصندوق؛ (5) أنشطة البحث؛ (6) الأولويات البيئية العالمية؛ (7) سياسة الصندوق بشأن إدارة المخاطر المؤسسية. وبالمثل، تولي سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ الصادرة حديثاً الأهمية المناسبة للاعتبارات البيئية والاجتماعية. كما ينبغي أن تلبي جميع المشروعات التي تُدرج في الذخيرة معايير الصندوق فيما يتعلق بالتشاور مع أصحاب المصلحة والاستمرارية المؤسسية لضمان الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

11- وتبين إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي بإيجاز حدود عمل الصندوق، ومسؤوليات الأطراف الأخرى، خاصةً مسؤوليات المؤسسات المبادِرة التي تشارك في تمويل مشروعات الصندوق.

كيفية عرض الإجراءات؟

12- ترد الإجراءات في فصلين. ويقدم الفصل الأول المعلومات اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على نهج الصندوق في التقدير البيئي والاجتماعي في عمليات تعزيز الجودة وصنع القرار، إلى جانب المواد الداعمة لتوجيه بعثات الصندوق المكلفة بإدخال التدابير الضرورية بصورة منتظمة في جميع عملياته. أما الفصل الثاني فيبين كيفية استخدام التقدير البيئي الاستراتيجي كأداة تخطيط ويحدد نقاط الإدراج المناسبة لهذا التقدير في وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وسيُقدم الفصلان كلاهما إلى المجلس التنفيذي ليستعرضهما.

13- وضع الصندوق بيانات تشغيلية لبعض المجالات المواضيعية الرئيسية والقطاعات الفرعية مثل التنوع البيولوجي، واستخدام الأسمدة، وإدارة الموارد الحرجية، وغير ذلك كي تساعد في مسح الأثر البيئي والاجتماعي وتحديد نطاقه في مشروعاته وبرامجه وتحسين تصميمها.

ما هي الجوانب الرئيسية في إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي؟

14- يضمن الصندوق، بوصفه مؤسسة للتنمية الزراعية والريفية وللمعارف، أن تجرى عملياته (الممولة بقروض إلى جانب المبادرات التي يدعمها مرفق البيئة العالمية) وفقاً لأفضل الممارسات البيئية. وتستند الإجراءات إلى خبرة الصندوق الواسعة[3] وإلى النهج المتطورة التي يتبعها المجتمع الدولي تجاه هذه القضايا. وتعزز إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي بوجه خاص التزام الصندوق بالاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال الطرق الرئيسية التالية:

(1) استخدام نهج وقائي وإجراءات احتياطية بدلاً من التدابير العلاجية، أي التصدي للتدهور البيئي في مصادره الأولى؛

(2) المواءمة مع أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف، مع الإشارة أيضاً إلى إصدار شهادات تحظى باعتراف دولي، حسب الاقتضاء؛

(3) تحسين النهج المشتركة بين القطاعات في مجال الدعم البيئي وتنفيذ الإجراءات في دائرة إدارة البرامج وعلى المستوى القطري؛

(4) توفير إطار قوي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والتراث الثقافي إدارةً فعالة. وحيثما لا يتم الوفاء بشروط الصندوق، يمكن النظر في اتخاذ قرار بمنع تمويل الأنشطة أو دعمها؛

(5) التركيز على أن تحدّد في وقت مبكر التحديات والفرص في البلدان المقترضة أثناء وضع الأولويات والاستراتيجيات[4] القطرية المستندة إلى النتائج لدعم الصندوق من خلال استخدام عمليات التقدير البيئي الاستراتيجي؛

(6) الاتساق مع الأفكار الحديثة بشأن التنمية المستدامة فيما يخص الشفافية والمساءلة، وزيادة دور منظمات المجتمع المدني، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. ويمكن دعم هذه الجهات المعنية من خلال أنشطة ممولة بمنح؛

(7) تعزيز مجموعات مستخدمي الموارد المجتمعية وإشراكها في وقت مبكر وعلى نحو مستمر في تحديد الفرص البيئية، وتعزيز سبل المعيشة المستدامة البديلة، وإيجاد حلول مستدامة وفعالة من حيث الكلفة؛

(8) المساهمة في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، مع الإشارة بوضوح إلى حماية وتعزيز التنوع البيولوجي، ووظائف النظم الإيكولوجية، والهواء، والماء، والتربة، والبيئات الحيوية، ومصائد الأسماك، والمراعي، والغابات، والأراضي الرطبة، وذلك باستخدام أحد عشر بياناً من البيانات التشغيلية [5]؛

---

[3] التي تراكمت على مدى خمسة عشر عاماً، منذ الموافقة على نشرة رئيس الصندوق رقم PB/94/03.

[4] التقدير البيئي الاستراتيجي هو الأداة الرئيسية لتوجيه هذه العملية، ويهدف ذلك إلى تسهيل إدماج القضايا البيئية والاجتماعية استراتيجيات الاستجابة القطرية لتعزيز الحوار بشأن السياسات. وينبغي أن يجري ذلك بتنسيق وثيق مع الشركاء الإنمائيين، على النحو الذي تحدده عملية مسح التقدير البيئي الاستراتيجي.

[5] تساعد هذه البيانات في مسح الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات والبرامج وتحديد نطاقه، وفي توفير خيارات بديلة لتعزيز تصميم المشروعات.

(9) وضع ضمانات لصحة الإنسان من خلال معالجة شواغل الصحة العامة (على سبيل المثال من خلال الاستخدام الرشيد للمواد الكيميائية الزراعية، والمكافحة المتكاملة للآفات والأمراض الحيوانية المصدر، ومراقبة نوعية المياه، وتصريف النفايات السائلة، وإدارة النفايات)؛

(10) وضع معايير للتصنيف البيئي (الفئات ألف، وباء، وجيم) للمشروعات التي تُدرج في الذخيرة، وإجراء عمليات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات التي تُصنَّف على أنها من الفئة ألف (القسم 6-1)؛

(11) دعم توليد منافع بيئية محلية وعالمية من خلال التركيز على سلامة النظم الإيكولوجية، وأنشطة التخفيف والتكيف، والتنوع البيولوجي، والأدوات المالية المبتكرة والقائمة على السوق (مثل تنمية إمكانيات أرصدة الكربون، وتقديم مكافآت على الخدمات البيئية)، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النظيفة، والقضايا العابرة للحدود كالتصحر؛

(12) اعتماد تدابير لرصد أثر التدخلات المتعلقة بالبيئة وتقديره.

15- لا تقصد الإجراءات أن تكون شاملة من حيث أدوات التحليل والتكامل، بل تركز بالأحرى على الأدوات التي يلتزم الصندوق بتطبيقها ضمن إطار التنسيق بين الجهات المانحة بشأن التقدير البيئي والاجتماعي.

كيف يمكن تنقيح هذه الإجراءات في المستقبل؟

16- الإجراءات والبيانات التشغيلية ما هي إلاّ وثائق "حية" لا تنفك تتحسن[6] بتطور معارف الصندوق وخبراته وتغير سياساته وأولوياته. ومن المسلم به أنّ ضمان التعلم وتوليد المعارف الكفيلة بتحسين هذه الإجراءات يتأتى فقط من خلال عمليات التقدير الذاتي (الذي يُبلغ عنه من خلال التقرير عن الفعالية الإنمائية) للصندوق، والتقييم المستقل (الذي يُبلغ عنه من خلال التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق)، والدراسات المواضيعية المختارة، وتنقيح المؤشرات في إطار قياس النتائج، واستعراض الإجراءات وتطبيقها على نحو متسق.

17- ستسترشد سياسة الصندوق المقترحة بشأن البيئة وإدارة الموارد الطبيعية واستراتيجيته بشأن تغير المناخ اللتين ستطبقان ضمن إطار الإقراض، والمقرر إنجازهما في عام 2010، بعملية التحسين المذكورة أعلاه، بما سيؤدي إلى تعديل الإجراءات.

[6] سيُجرى ذلك التحسين بتنسيق وثيق مع وحدات تنفيذ المشروعات ومع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والبلدان المستفيدة.

ما الجديد في النهج الذي يتبعه الصندوق في القضايا البيئية والاجتماعية؟

عوامل التغيير الرئيسية	*الإطار الاستراتيجي*	*الأدوات/الوسائل*	*إعادة المواءمة المؤسسية*
الدروس المستفادة			
الاستناد إلى الحقائق الميدانية والمخاوف المتعلقة بالتأثير تحديد أهداف واقعية التركيز على الملكية القطرية	التركيز على الترابط بين الفقر والبيئة التركيز على الاستهداف والمساواة بين الجنسين التركيز على تعزيز المؤسسات	الدراسات التشخيصية القطرية مذكرات الإرشاد/ التعلم البيانات التشغيلية استعراضات الحافظة	التركيز على تقديرات الفقر وقابلية التعرض له الالتزامات المؤسسية مثل الحضور الميداني، ودعم التنفيذ، والإشراف، وإدارة المعرفة
السياق المتغير			
العولمة تزايد دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقوية دور المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني تزايد دور البحث التركيز على الميزة النسبية	"تعميم" (الروابط بين القطاعات) وتوسيع النطاق (التركيز على أفضل الممارسات والحوار بشأن السياسات) التركيز على تعزيز المؤسسات بما يشمل الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية	التقديرات البيئية الاستراتيجية الحوار بشأن السياسات سياسة المنح الأموال المتممة في الصندوق	تعميم الابتكار التركيز على تحديات تغير المناخ، والتصحر، والأزمة الغذائية، والأمراض الناشئة (كأنفلونزا الطيور) آليات التمويل المبتكرة مثل أسواق النظم الإيكولوجية الشراكة الاستراتيجية عمليات المنح/ السياسات المنح العالمية والقطرية
تغيير الصندوق			
إطار التنمية الشاملة التركيز على التقديرات البيئية والاجتماعية المتكاملة التركيز على الجودة عند الإدراج التركيز على السكان الأصليين والفقراء المهمشين التركيز على الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي التركيز على الدول الهشة	التركيز على توفير أكبر قدر من الفرص البيئية محلياً وعالمياً التركيز على إدارة الموارد الطبيعية	سياسة الاستهداف تحليل للفقر وسبل المعيشة يراعي التمايز بين الجنسين تقييم المخاطر/ وقابلية التعرض لها عوامل النجاح الرئيسية البرامج القطاعية الشاملة تغير أدوات الإقراض البرامج الاستراتيجية/ والنهج المستندة إلى النتائج الأدوات التشاركية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة	سياسة بشأن الإشراف ودعم التنفيذ إطار لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق رصد النتائج والأثر الربط بين المنافع البيئية المحلية والعالمية عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة تدريب الموظفين منتدى للسياسات

الإدارة البيئية والتنمية المستدامة

إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق

مقدمة

التزام الصندوق بالإدارة البيئية

مهمة الصندوق "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"

1 – شارك الصندوق، بوصفه مؤسسة إنمائية، في التصدي للقضايا البيئية منذ سنوات عديدة. وقد أقرت "الإجراءات الإدارية للتقدير البيئي في دورة المشروعات" (نشرة رئيس الصندوق رقم 94/03) في عام 1994، وهي تكلّفه إلى حد كبير بالتأكد من معالجة القضايا البيئية المرتبطة بعملياته بصورة ملائمة. وتضمنت الإجراءات الإدارية أحكاماً بشأن: (1) تعزيز الجودة البيئية للعمليات التي يمولها الصندوق؛ (2) تعزيز صون الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة مستدامة مع الإشارة بوجه خاص إلى الممارسات المستدامة بيئياً للتنوع البيولوجي وإدارة المناطق المحمية، ومصايد الأسماك، والمراعي، والغابات، والأراضي الرطبة، والموارد المائية؛ (3) التصنيف البيئي للمشروعات التي تدخل ذخيرة المشروعات؛ (4) إجراء تقدير الأثر البيئي لجميع المشروعات المصنفة من الفئة ألف.

2 – من المحتم الاعتراف بالروابط بين الفقر والبيئة في عمليات الصندوق والعمل على أساسها نظراً للتغيرات السلبية عموماً في النظم الإيكولوجية في العالم. وقد لخص تقييم النظام الإيكولوجي للألفية لعام 2006 أهمية سلع وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه البشر في جميع أنحاء العالم. كما أبرز ضعف الفقراء تجاه تراجع سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، لأن أساليب حياتهم تعتمد بشكل غير متناسب على توفير هذه الخدمات، وهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى أية خيارات أخرى. ويتبنى الصندوق، بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بصورة فعالة مبادئ التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك من خلال دعمه للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي. وقد اضطلع، بوصفه إحدى الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية، بدور رئيسي في التعامل مع الأخطار التي تهدد المصالح البيئية العالمية المشتركة، مثل استنفاذ التنوع البيولوجي، وتدهور المياه الدولية، وتغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي، مع التركيز بصفة خاصة على الأخطار الثلاثة الأخيرة لأن القضايا ذات الصلة بها (منفردة أو مجتمعة) تهدد سبل معيشة ما يقرب من مليار من السكان الريفيين الفقراء في جميع أنحاء العالم. وتمثل هذه التهديدات تحديات جديدة طارئة ولا سيما للمجتمعات الريفية الفقيرة التي يعتمد الكثير منها اعتماداً كلياً على الموارد الطبيعية في سبل معيشتها اليومية. كما يتجلى التزام الصندوق بتحقيق التنمية المستدامة في أهدافه الاستراتيجية، الذي يعتبر التوازن بين النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والمساواة، وبين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، وبين حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية فيها، أمراً جوهرياً لمهمته الأساسية في الحد من الفقر الريفي – وهي علاقة أقرت بها التنمية الشاملة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال الجهود المذكورة آنفاً، أنشأ الصندوق حافظة للاستثمارات مخصصة

لقضايا البيئة والحد من الفقر الريفي وهو يواصل إحراز تقدم في "تعميم" الأهداف البيئية والاجتماعية في عملياته (القروض، والمنح، وحوار السياسات).

3 - وتستفيد "إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي" هذه التي تحمل عنوان "الإدارة البيئية والتنمية المستدامة"، [والتي يشار إليها من الآن فصاعداً بإجراءات التقدير]، من الدروس المستفادة من التجارب في الماضي وفي الآونة الأخيرة في مجال القضايا البيئية سواء من قبل الصندوق وغيره من الشركاء، وهي تحدد اتجاه أنشطة الصندوق المقبلة في مجال البيئة والموارد الطبيعية على المدى الطويل. وينصب التركيز على التقييم المتكامل للعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل العناصر الرئيسية للحد من الفقر الريفي والتنمية المستدامة، وتستكمل بعوامل على نطاق أوسع تشمل المؤسسات والجوانب المتعلقة بالتسيير. وتستجيب هذه الإجراءات لسياق عالمي متغير وتأخذ في اعتبارها الحقائق الراهنة التي تؤثر على الاستدامة البيئية، مثل: (1) الروابط بين الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (2) زيادة مشاركة المجتمعات المحلية، بما فيها السكان الأصليين، في عمليات صنع القرار والتسيير؛ (3) تطوير نهج جديدة للفعالية الإنمائية؛ (4) تغير أدوار القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ (5) توليد منافع وفرص بيئية محلية وعالمية لمواجهة تحديات تغير المناخ والتصحر؛ (6) إجراء التحليلات البيئية على المستوى القطري لتسترشد بها الاستراتيجيات والحوارات القطرية؛ (7) آليات وأسواق مبتكرة للسلع البيئية العامة العالمية؛ (8) تطبيق أفضل الممارسات والمعايير من جانب المجتمع الدولي. وتقوم إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي بتطبيق هذه الدروس على الأنشطة المستقبلية (انظر الجدولين 1 و 2).

4 - وتحل إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي هذه محل "الإجراءات الإدارية للتقدير البيئي في دورة المشروعات" السابقة في الصندوق ولا تحاول تقديم قائمة شاملة بالقضايا المتعلقة بالبيئة والمصادر الطبيعية في البلدان المقترضة من الصندوق. وتسعى الإجراءات إلى التصدي لشتى التحديات البيئية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية في مختلف البلدان المقترضة من خلال توفير نهج مشترك يتيح مرونة في تنفيذ التقديرات البيئية والاجتماعية، بما يلبي مختلف الاحتياجات. ويتمثل أحد المواضيع المحورية بالتالي في ضرورة العمل مع البلدان المقترضة والشركاء على وضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج واستثمارات لا تعمل على معالجة الصلات بين البيئة والفقر فحسب، بل وعلى تصميم دعم الصندوق وفقاً لاختلاف قدرات كل بلد منها في مجال الإدارة البيئية.

5 - تختلف هذه الإجراءات عن المبادئ التوجيهية البيئية الموجودة لدى الشركاء الآخرين ذلك أنّ تركيزها ينصب على فقراء الريف وعلى الدور الهام للإدارة السليمة للبيئة والموارد الطبيعية في تعزيز سبل معيشتهم. وهي تعمل على نحو متكامل مع غيرها من مبادرات الصندوق التي تشمل: (1) الاستراتيجيات؛ (2) والسياسات[1]؛ (3) والمذكرات التوجيهية لتعزيز الجودة؛ (4) وإدارة مخاطر حافظة استثماراته؛ (5) والشفافية والمساءلة. وتؤثر هذه العناصر الخمسة على قضايا مهمة من أجل

[1] وهي تشمل:
(1) سياسة الاستهداف في الصندوق: الوصول للسكان الريفيين الفقراء؛
(2) سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ.

تعميم القضايا البيئية في عمليات الصندوق ولا سيما تحديد نقاط الدخول المناسبة لتعزيز جودة التصميم والتنفيذ لمشروعات الصندوق وبرامجه. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن المستخدمين من تحديد المعوقات والفرص المتعلقة بالبيئة خلال عملهم على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. وسيسعى الصندوق إلى تطبيق هذه الإجراءات من خلال تعزيز التدابير اللازمة لتعميم القضايا البيئية في جميع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي يقوم بها، ولحماية البيئة في جميع أنشطته، إضافة إلى تحسين سبل معيشة السكان الريفيين الفقراء.

6 - تأتي إجراءات التقدير هذه ثمرة عملية مشاورات واسعة النطاق شارك فيها موظفون من الصندوق ونخبة من أهل الرأي من الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقامت المشاورات بدور هام في صياغة هذه الإجراءات من أجل مواءمتها مع ما لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى ومع الأولويات القطرية، ومع العملية الجديدة لضمان الجودة وتعزيز الجودة في الصندوق. ويعتبر تواصل التنسيق والتعاون بشأن هذه الإجراءات مع البلدان المقترضة من الصندوق وشركائه وموظفي دائرة إدارة البرامج فيه، ورصد وتقييم فعاليتها على نحو منتظم أمران ضروريان لمواصلة تحديثها وتحسينها وتنفيذها بصورة ناجحة. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نهج متكامل يركز على كيفية تأثير الجوانب الاجتماعية والبيئية على سبل معيشة فقراء الريف، ويستفيد من: (1) الدروس المكتسبة من الأنشطة السابقة والجارية؛ (2) تغير الاتجاهات العالمية؛ (3) الميزة النسبية للصندوق (انظر الجدول 1). ويتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى استمرار تحديث الإجراءات لتعزيز جودة المشروعات عند إدراجها في الحافظة.

7 - وتتألف "إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي" هذه من ستة أقسام رئيسية. ويعرض القسم التمهيدي هذا المفاهيم والأفكار العامة المتعلقة بالتقدير البيئي والاجتماعي ويسلط الضوء على "قيم الصندوق ومبادئه البيئية والاجتماعية". ويقدم الفصل الأول المعلومات اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على نهج الصندوق في التقدير البيئي والاجتماعي في عمليات تعزيز الجودة وصنع القرار، إضافة إلى مجموعة من المواد الداعمة لتسترشد بها بعثات الصندوق في إدخال الأبعاد البيئية السليمة الضرورية على نحو منتظم في جميع عمليات الصندوق. أما الفصل الثاني فيقدم معلومات عن "التقدير البيئي الاستراتيجي" بوصفه أداة للتخطيط ويوفر نقاط دخول مناسبة لعملية التقدير البيئي الاستراتيجي في وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. ثم يتلو ذلك مسرد بالمصطلحات، فثبت بالمراجع يقدم خلاصة ببليوغرافية لمجموعة مختارة من التقديرات والمبادئ التوجيهية للإدارة التي تعالج الجوانب البيئية والاجتماعية. أما القسم الأخير فيتألف من مجموعة من "البيانات التشغيلية" تساعد في مسح الأثر البيئي والاجتماعي وتحديد نطاقه في المشروعات والبرامج، وفي تحسين تصميم كل منها.

الجدول 1

ما الجديد في النهج الذي يتبعه الصندوق في القضايا البيئية والاجتماعية؟

عوامل التغيير الرئيسية	الإطار الاستراتيجي	الأدوات/الوسائل	إعادة المواءمة المؤسسية
الدروس المستفادة الاستناد إلى الحقائق الميدانية والمخاوف المتعلقة بالتأثير تحديد أهداف واقعية التركيز على الملكية القطرية	التركيز على الترابط بين الفقر والبيئة التركيز على استهداف والمساواة بين الجنسين التركيز على تعزيز المؤسسات	الدراسات التشخيصية القطرية مذكرات الإرشاد/ التعلم البيانات التشغيلية استعراضات الحافظة	التركيز على تقديرات الفقر وقابلية التعرض له الالتزامات المؤسسية مثل الحضور الميداني، ودعم التنفيذ، والإشراف، وإدارة المعرفة
السياق المتغير العولمة تزايد دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقوية دور المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني تزايد دور البحث التركيز على الميزة النسبية	"تعميم" (الروابط بين القطاعات) وتوسيع النطاق (التركيز على أفضل الممارسات والحوار بشأن السياسات) التركيز على تعزيز المؤسسات بما يشمل الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية	التقديرات البيئية الاستراتيجية الحوار بشأن السياسات سياسة المنح الأموال المتممة في الصندوق	تعميم الابتكار التركيز على تحديات تغير المناخ، والتصحر، والأزمة الغذائية، والأمراض الناشئة (كأنفلونزا الطيور) آليات التمويل المبتكرة مثل أسواق النظم الإيكولوجية الشراكة الاستراتيجية عمليات المنح/ السياسات المنح العالمية والقطرية
تغيير الصندوق إطار التنمية الشاملة التركيز على التقديرات البيئية والاجتماعية المتكاملة التركيز على الجودة عند الإدراج التركيز على السكان الأصليين والفقراء المهمشين التركيز على الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي التركيز على الدول الهشة	التركيز على توفير أكبر قدر من الفرص البيئية محلياً وعالمياً التركيز على إدارة الموارد الطبيعية	سياسة الاستهداف تحليل للفقر وسبل المعيشة يراعي التمايز بين الجنسين تقييم المخاطر/ وقابلية التعرض لها عوامل النجاح الرئيسية البرامج القطاعية الشاملة تغير أدوات الإقراض البرامج الاستراتيجية / والنهج المستندة إلى النتائج الأدوات التشاركية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة	سياسة بشأن الإشراف ودعم التنفيذ إطار لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق رصد النتائج والأثر الربط بين المنافع البيئية المحلية والعالمية عمليات تعزيز الجودة وضمان الجودة تدريب الموظفين منتدى للسياسات

الإطار 1 - القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية في الصندوق

يلتزم الصندوق، دعماً لمهمته في تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، باعتماد القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية التالية:

ألف – معالجة ضعف فقراء الريف واحتياجات تكيفهم. في هذا السياق: (1) معالجة العلاقة السببية بين الفقر الريفي وتدهور البيئة؛ (2) ضمان أن عمليات الصندوق تدعم الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية بحسب قدرتها على تجديد نفسها؛ (3) اعتماد نهج تعزز الوساطة للمساعدة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي والإدارة السليمة للموارد الطبيعية؛ (4) العمل، حيثما أمكن، على الاستفادة من معارف السكان الأصليين وتقاناتهم لتحسين سبل المعيشة الريفية مع الحفاظ على البيئة في الوقت نفسه.

باء – تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية النظم الإيكولوجية الرئيسية. ضمان أن عمليات الصندوق (في مجال الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والثروة الحيوانية، وتنمية المشروعات الصغيرة، وترويج التمويل الريفي) لا تؤدي إلى إزالة لا داعي لها للغابات الاستوائية، واستخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة، وإغراق خزانات مياه الري، واستنفاد التنوع البيولوجي (استنفاد التنوع البيولوجي أو تهديده، والقضاء على مراع وموائل هامة مثل مناطق تربية الأسماك، وغيرها). وينطبق هذا بصفة خاصة على الأنشطة التي يكون تكثيف الإنتاج الزراعي وتنمية سلسلة القيمة من بين أهدافها المحددة.

جيم – التركيز على مبادرات الشراكة من أجل تعزيز الجودة الاجتماعية والبيئية. بحث شتى العوامل البيئية والاجتماعية التي تؤثر على أنشطة الصندوق – مثل الديناميات السكانية، والأوضاع الصحية والصرف الصحي، وتعزيز المؤسسات، والوعي البيئي – لتوسيع استخدام الممارسات المربحة للجميع لدى المؤسسات المتعاونة، وتحقيق أقصى أثر.

دال – معالجة تقديرات الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة الزراعية وغير الزراعية بصورة متكاملة. حيثما تكون هناك آثار ضارة محتملة على البيئة وسبل المعيشة الريفية، اتخاذ التدابير المناسبة للحد من المخاطر والآثار السلبية، وبالتالي ضمان استدامة برامج مكافحة الفقر الريفي.

هاء – استيعاب العوامل الخارجية وتقليل الكلفة الاجتماعية. التخفيف من المساوئ الناجمة عن مشروعات الصندوق على البيئة خارج حدود منطقة المشروع. ويجب أن تعالج عملياته، حيثما أمكن، المناطق المتضررة وأن تعمل، من خلال مشروعات مشتركة (وهي قد تمثل منطقة قيادة بأكملها أو مستجمعات مياه) على الحد من الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة المتضررة وعلى استيعاب التأثيرات الخارجية، حيثما أمكن.

واو – تنفيذ نهج قائمة على المشاركة، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة. تعزيز المنظمات المحلية على مستوى المزرعة ومجموعات المستخدمين، والتي تعتبر ضرورية لتعزيز الاستدامة البيئية والتماسك الاجتماعي. وفي هذا الصدد، القيام بترويج نظم حوافز مناسبة وزيادة الفرص المتاحة للمنظمات الأهلية المحلية والفئات المستهدفة، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة، لتشارك في تصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها، وفي استرداد التكاليف ونظم التسليم.

زاي – تشجيع تنمية السكان الأصليين وغيرهم من الفئات المهمشة (الرعاة والصيادين والقطّافين). قيام الصندوق، من خلال عملياته، بتعزيز سبل معيشتهم: تأمين ملكيتهم ووصولهم إلى مناطق وأراضي الأجداد، وتعزيز مؤسساتهم، وتعزيز الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة لديهم، وإعلاء شأن نظم معارف السكان الأصليين.

حاء – تشجيع عمليات الزراعة والتصنيع السليمة بيئياً. ويشمل ذلك التقانات التقليدية والأصلية، والإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام المكافحة البيولوجية، والتقانات الأنظف. وقيام الصندوق، عندما يكون من الضروري استخدام المواد الكيميائية الزراعية في مشروعاته الاستثمارية (من خلال زيادة الوعي البيئي، وتدريب المزارعين، وتحسين خدمات الإرشاد الميداني) بضمان استخدام هذه المواد وتخزينها والتخلص منها بصورة سليمة وفقاً للمعايير الدولية.

طاء – ضمان الرصد البيئي والاجتماعي على نحو منتظم. تركيز الصندوق على المشروعات التي تم تحديدها على أنها 'معرضة للخطر' أو تجرى في 'مناطق حساسة' استناداً إلى إطار إدارة النتائج والأثر فيه للمساعدة في مواصلة توخي الحرص خلال سعيه لتحقيق أهدافه البيئية،. وأن يستمر، مع التزامه بالحفاظ على الشفافية، في الكشف عن أية معلومات مفيدة لتوضيح عملياته في حدود ما تسمح به سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق.

ياء – إجراء التقديرات البيئية الاستراتيجية؛ إجراء تقديرات بيئية واجتماعية، حيثما يلزم، في الفترات الحرجة من دورات الخطط والسياسات والبرامج مع التركيز على النتائج وتعزيز فعالية المعونة، مع العمل في الوقت نفسه على ترويج أطر تنظيمية ومؤسسية مستدامة وأفضل للبلدان.

الجدول 2

معالجة القضايا البيئية في إطار الأهداف الاستراتيجية ومبادئ الانخراط في الصندوق

الأهداف الاستراتيجية، مبادئ الانخراط	**نقاط الدخول والأولويات من منظور بيئي**
1 – الموارد الطبيعية، خاصة الوصول الآمن إلى الأراضي والمياه، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وممارسات حفظها	تحديد الروابط بين الفقر وإدارة الموارد الطبيعية حوار بشأن السياسات المتعلقة بالحوافز لزيادة السيطرة على الموارد الطبيعية والحصول عليها محلياً الوعي البيئي لدى المجموعات المستخدمة للموارد الطبيعية (المياه، والغابات، وغير ذلك) المعارف التقليدية للسكان الأصليين ودورهم في حماية التنوع البيولوجي وقاعدة الموارد الطبيعية أوجه التآزر الإيجابي بين الأنشطة ذات الصلة
2 – التقنيات الزراعية المحسنة والخدمات الإنتاجية الفعالة	التقانات الصديقة للبيئة (في مجال المياه، وحفظ التربة، والطاقة، وغير ذلك) بما فيها تقانات السكان الأصليين التدريب والإرشاد، والتوعية والتعليم في مجال البيئة الزراعة العضوية تحسين إدارة النباتات والحيوانات الأصلية المكيفة محلياً الاستخدام الرشيد للمواد الكيميائية الزراعية الابتكار في مجال الزراعة
3 – طائفة واسعة من الخدمات المالية	بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير والمؤسسات المالية المسح البيئي للأنشطة (بما في ذلك قائمة بالممارسات غير المستدامة) الأداء البيئي، وتأثير مؤسسات التمويل الصغير تقديم مكافآت مقابل الخدمات البيئية
4 – أسواق شفافة وتنافسية للمدخلات والمنتجات الزراعية	تعزيز القدرات في مجال الممارسات الزراعية والتصنيعية الجيدة (مثل الممارسات الزراعية الجيدة التابعة للاتحاد الأوروبي) أسواق أفضل لمنتجات السكان الأصليين (الحبوب، والعسل البري، وغيرهما) تشجيع التقانات النظيفة
5 – فرص العمل وتنمية المشروعات غير الزراعية	تخفيف الآثار السلبية التراكمية (استغلال المواد الخام) تخفيف تلوث البيئة (التربة، المياه، وغير ذلك) السلامة المهنية والمخاطر الصحية تصميم تدريب مهني وفي مجال المهارات بشأن القضايا البيئية بحسب الفئات المستهدفة المختلفة الأنشطة غير الزراعية
6 – عمليات وضع السياسات والبرامج القطرية	استخدام الأدوات التحليلية مثل التقديرات البيئية الاستراتيجية والتقديرات البيئية القطرية في وضع السياسات والخطط والبرامج التعاون الإيجابي مع الأطر ذات الصلة (برامج العمل القطرية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، وخطط العمل البيئية الوطنية، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر وغيرها) التركيز على مستوى المجتمع المحلي والبلديات التأثير على إصلاح السياسات المعنية بالموارد الطبيعية
7 – القضايا الناشئة	تغير المناخ الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة الحيوية الكائنات المعدلة وراثياً التخفيف من الكوارث (الجفاف، والتصحر، والفيضانات) تقييم المخاطر والضعف الأزمة الغذائية – الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

الفصل الأول – إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي

ألف – مقدمة

1 – يقوم الصندوق، من أجل تنفيذ القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية (الإطار1) بالكامل ضمن مهمته، بتطبيق إجراءات التقدير الاجتماعي لإضفاء الطابع الرسمي على تعميم الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية في مبادراته للتنمية الريفية. وسيوفر تعميم عمليات "التقدير البيئي الاستراتيجي" و"التقدير البيئي والاجتماعي" في عمليات الصندوق ما يلزم من معلومات وتحليلات لتعزيز الأبعاد الاجتماعية والبيئية في سياساته وخططه وبرامجه وتفادي آثارها السلبية على البيئة أو تقليلها مما سيعزز الاتساق والشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار بشأن البعد البيئي والاجتماعي لسياسات الصندوق وخططه وبرامجه ومشروعاته (انظر الشكل 1).

الشكل 1

تعميم الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية في الصندوق

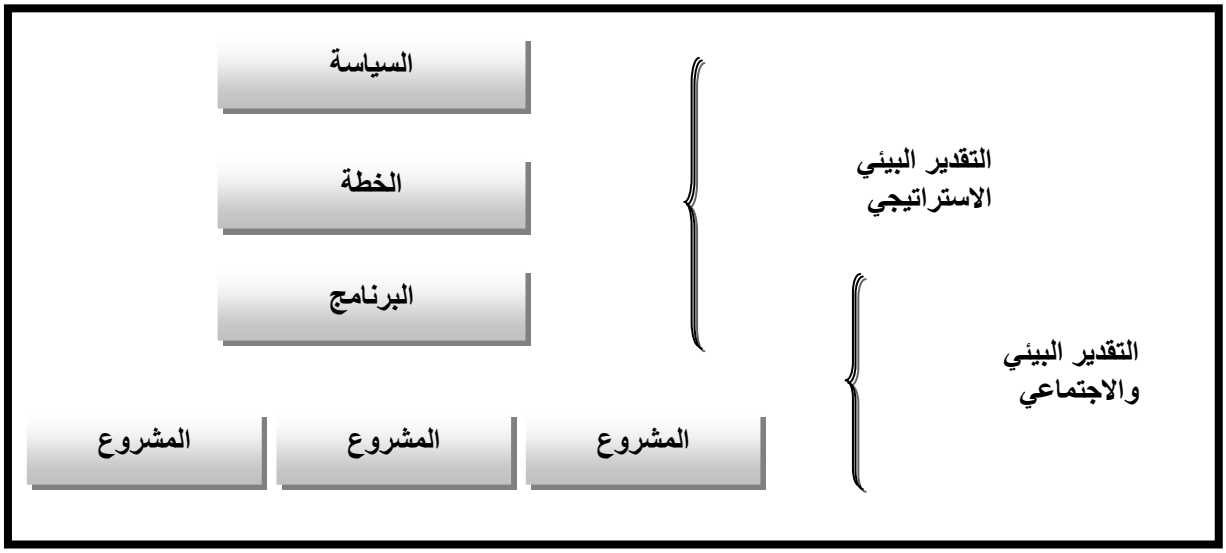

(المصدر: مقتبس بتصرف من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

باء – الغرض من تعميم الاعتبارات البيئية والاجتماعية

2 – يهدف تعميم التقدير البيئي والاجتماعي في جميع عمليات الصندوق إلى ضمان: (1) أن تراعي الأنشطة مبادئ الاستدامة البيئية وتعمل على زيادة الفرص المتاحة أمام فقراء الريف لتحسين سبل معيشتهم؛ (2) أن تُدمَج الاعتبارات الاجتماعية في الوقت المناسب وعند الضرورة. وسيوفر تعميمها في عمليات الصندوق معلومات وتحليلات تعزز الأبعاد الاجتماعية والبيئية لسياساته وخططه وبرامجه وتفادي آثارها السلبية على البيئة أو التقليل منها.

3 – من خلال اعتماد التقدير البيئي الاستراتيجي، ستُعالج القضايا البيئية الرئيسية على النحو الملائم في المراحل الأولى من عملية صنع القرار وتؤخذ في الاعتبار عند وضع سياسات الصندوق وبرامج

الفرص الاستراتيجية القطرية، وبرامجه الأخرى (انظر الفصل الثاني)، مما سيتمخض عن إنشاء إطار شامل للإدارة البيئية يمكن من خلاله تقييم مقترحات لبرامج ومشروعات محددة باستخدام أداة التقدير البيئي والاجتماعي (انظر الجدول 3).

الجدول 3

استخدام التقدير البيئي والاجتماعي والتقدير البيئي الاستراتيجي

التقدير البيئي والاجتماعي	التقدير البيئي الاستراتيجي
هو رد فعل على عملية إنمائية مقترحة	ذو طابع استباقي ويقدم معلومات ليُسترشد بها في وضع المقترحات الإنمائية
يُستخدم لتقييم أثر عملية التنمية المقترحة على البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية	يُستخدم لتقييم أثر الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على الفرص والقيود الإنمائية
يتعلق ببرنامج أو مشروع محدد	يتعلق بمناطق، أو أقاليم، أو قطاعات إنمائية
يتيح تحديد آثار برامج ومشروعات بعينها	يتيح وضع إطار عمل يمكن أن تقاس على أساسه الآثار الإيجابية والسلبية
له بداية ونهاية محددتين جيداً، ويستهدف إرشاد قرار محدد في لحظة معينة من الزمن	عبارة عن عملية تهدف إلى وضع إطار للاستدامة ليسترشد به باستمرار في صنع القرار على مدى فترة من الزمن
يركز على التخفيف من حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية	يركز على الحفاظ على مستوى مختار من الجودة البيئية والظروف الاجتماعية والاقتصادية (من خلال تحديد أهداف الاستدامة وحدود التغيير المقبولة مثلاً)
ذو منظور ضيق، وهو على درجة عالية من التفصيل	ذو منظور واسع، وهو على درجة متدنية من التفاصيل لتوفير رؤية وإطار عام
استعراض محدود للآثار التراكمية، وغالبا ما يقتصر على مراحل محددة من البرنامج أو المشروع	يتضمن أصلاً النظر في الآثار التراكمية

(المصدر: مقتبس بتصرف من وزارة الشؤون البيئية والسياحة، عام 2004، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

4 – سيحدد استخدام التقديرات البيئية والاجتماعية كل القضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة بالبرامج والمشروعات وسيعالجها، كما سيسترشد بالاعتبارات التي يطرحها التقدير البيئي الاستراتيجي، ويُدرج ما هو مناسب من إجراءات وقائية و/أو تدابير تخفيف في تصميم البرامج والمشروعات.

5– من المتوقع أن يضمن تعميم مبادئ التقدير البيئي والاجتماعي في عمليات الصندوق أن تواصل فرق إدارة البرامج القطرية معالجة الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء لا يتجزأ من عملها وأن تغتنم الفرصة لمساعدة فقراء الريف في إدارة مواردهم الطبيعية على نحو مستدام للحد من الفقر والجوع وتحسين سبل معيشتهم.

6– قد يخضع نهج الصندوق فيما يتعلق بتعميم مبادئ التقدير البيئي والاجتماعي لمزيد من التعديلات من قبل مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج إضافة إلى المبادئ التوجيهية التكميلية، ويمكن إصدار المزيد من البيانات التشغيلية لتوجيه عملية التقدير البيئي والاجتماعي.

جيم - الأحكام العامة للتقدير البيئي والاجتماعي

مسؤولية التقدير البيئي والاجتماعي

7- تقع المسؤولية عن أي تقدير بيئي واجتماعي خلال تصميم البرامج والمشروعات على عاتق البلد المقترض، كما هو الحال بالنسبة لإعداد البرامج والمشروعات بصفة عامة، كما تقع عليه أيضاً المسؤولية عن أي تقدير بيئي واجتماعي يعتبر ضرورياً أثناء مرحلة التنفيذ. وفي كلتا الحالتين، سيدعم الصندوق هذه العملية لضمان تلبية جميع متطلبات التقدير البيئي والاجتماعي التي يتقدم بها الصندوق والمقترض.

تمويل التقديرات البيئية والاجتماعية

8- ستشكل تكاليف دراسات التقدير البيئي والاجتماعي التي تجرى أثناء إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والبرامج والمشروعات جزءاً من اعتماد تمويل تجهيز البرامج (على النحو المنصوص عليه في الوثيقة EB 2001/74/R.7/Rev.1 وأي تعديل قد يطرأ عليها لاحقاً). أما التكاليف المرتبطة بالدراسات التي تجرى خلال التنفيذ، فستُدرج في القروض المقدمة بما في ذلك أية تكاليف إضافية لضمان مشاركة المجتمعات المحلية مشاركةً كاملة.

المشروعات التي تبادر بها المؤسسات المشاركة في التمويل

9- بالنسبة للمشروعات التي تبادر بها المؤسسات المشاركة في التمويل، مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فستكون للضمانات والإجراءات البيئية والاجتماعية للمؤسسة الأولوية على إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق المبينة أدناه. وفي هذه الحالات: (1) ستدعم المؤسسة المبادِرة عملية التقدير البيئي والاجتماعي وتضمن تلبية احتياجات المقترض؛ (2) ستُعتبر تلبية متطلبات التقدير البيئي والاجتماعي الخاصة بالجهات المشاركة في التمويل، من حيث المبدأ، تلبيةً لمتطلبات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق. وتدعم المؤسسة المبادِرة المقترض لضمان بذل المساعي اللازمة لحماية البيئة طوال دورة المشروعات، ما لم ينص على خلاف ذلك.

مشاورات عملية التقدير البيئي والاجتماعي

10- تماشياً مع نهج الصندوق في التركيز على المشاركة في تصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها، سيتواصل السعي للتشاور الكامل مع أصحاب المصلحة في البرامج والمشروعات، بمن فيهم المستفيدون، والسكان المتضررون (الفقراء المهشمون بوجه خاص)، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية التي تمثلهم، والجهات المعنية الأخرى، وذلك بشأن قضايا الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية خلال دورة البرامج والمشروعات. ولضمان مشاركة فعالة ومفيدة، سيستمر الصندوق في دعم بناء قدرات المجتمعات المحلية المعنية، مع التركيز على القضايا الهامة، مثل الفقر، وفقدان التنوع البيولوجي للبيئة، وتغير المناخ، والتصحر. وينبغي أن تشكل مشاركة المجتمعات المحلية، قدر الإمكان، جزءاً أساسياً من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج المقرر تنفيذها ومن عملية التشاور مع أصحاب المصلحة.

نشر الوثائق المتعلقة بعملية التقدير البيئي والاجتماعي

11- يخضع تبادل التقارير المتمخضة عن عملية التقدير البيئي والاجتماعي مع أصحاب المصلحة في البرامج والمشروعات لنفس الإجراءات المطبقة حالياً على توزيع تقارير تصميم المشروعات في الصندوق، وبما يتفق مع سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق (الوثيقة EB 2006/89/R.5/Rev.1). وستقدم تقارير التقدير البيئي والاجتماعي لمن يطلبها من أصحاب المصلحة والجهات المعنية الأخرى، رهناً بموافقة البلد المقترض.

دال – دمج التقدير البيئي والاجتماعي في عملية تعزيز الجودة في الصندوق

12- عملية التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق أدرجت بالكامل في عملية تعزيز الجودة (الوثيقة PB/2008/01 "مبادئ توجيهية لتصميم المشروعات، والاستعراض الداخلي لها، وضمان جودتها"). وتضطلع فرق إدارة البرامج القطرية ولا سيما مدراء البرامج القطرية بدور مركزي في الإشراف على التقدير البيئي والاجتماعي وتنفيذ إجراءاته في المقترحات المتعلقة ببرامجهم ومشروعاتهم. وبالإمكان دمج الخطوات في التقدير البيئي والاجتماعي ولن تخضع جميع المشروعات لجميع الخطوات. إضافة إلى ذلك، سيعتمد حجم العمل المطلوب في كل خطوة على طبيعة المشروع.

13- يمكن تمثيل تعميم التقدير البيئي والاجتماعي في عملية تعزيز الجودة من خلال المخطط المبسط الوارد في الشكل 2.

الشكل 2

عملية تعزيز الجودة: مخطط سير مراحل التصميم

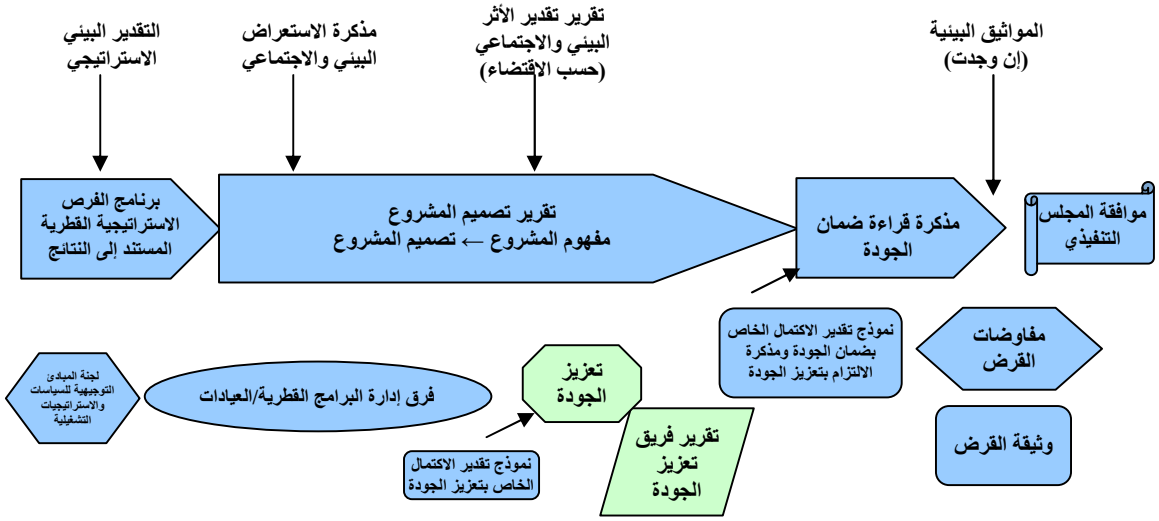

(1) يوفر نموذج تقدير الاكتمال مؤشراً قوياً عن مستوى الجودة عند الإدراج (قضايا الحماية البيئية والاجتماعية مدرجة ضمن العاملين الثالث والخامس من عوامل النجاح الرئيسية).

(2) ينبغي أن يركز كل واحد من نماذج تقدير الاكتمال التالية على كيفية تطور اكتمال التصميم.

(3) المخاطر البيئية المحددة المتعلقة بالتنفيذ التي يجب إيجاد حل لها في مفاوضات القرض، بما في ذلك مسؤولية المقترض عن الالتزام بالحرص الواجب تجاهها.

(4) تشكل مذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي وتقارير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي جزءاً من ملف عمر المشروع.

الجدول 4

تعميم التقدير البيئي والاجتماعي في دورة المشروعات

مرحلة المشروع	الوثائق المطلوبة للتقدير البيئي والاجتماعي	المرجع	الغرض	المحتويات الرئيسية	المسؤولية
مرحلة ما قبل الإقراض	التقدير البيئي الاستراتيجي، عند الاقتضاء	برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج (يشمل ذخيرة المشروعات مع ثلاثة مقترحات إشارية). ملف عمر المشروع	- دمج الاعتبارات البيئية في السياسات والتخطيط، وتقييم الترابط مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية	الأولويات الاستراتيجية لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة الموارد الطبيعية	فريق إدارة البرنامج القطري/ المساعد التقني الرفيع المعني بالبيئة
مفهوم المشروع (ضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو مذكرة الاستهلال/ مذكرة مفاهيم للبلدان التي ليس لها برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)	مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي الأولية	برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج. تقرير البعثة مذكرة مفاهيم ملف عمر المشروع	- جمع المعلومات البيئية بشأن الأنشطة المقترحة - التصنيف الأولي	السياسات والمؤسسات الحكومية المعنية بالبيئة، الإطار التنظيمي للبيئة في البلد، خصائص الموقع الرئيسي، المشاغل البيئية الرئيسية، المؤشرات التي تربط بين الفقر والبيئة.	فريق إدارة البرنامج القطري/مدير البرنامج القطري
تصميم المشروع (مرحلة التصميم الأولية)	مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي	تقرير تصميم المشروع تقرير البعثة ملف عمر المشروع	- تأكيد الفئة البيئية - تحديد حجم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة وتفاصيلها، واقتراح البدائل، والتدابير الوقائية، وإجراءات التخفيف، والتعديلات المطلوبة في التصميم	وصف المشروع، والقضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة، خصائص تصميم المشروع الموصى بها لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتخفيف المخاوف البيئية، الجوانب المتعلقة بالرصد، والمكونات (إن وجدت) التي تتطلب إجراء التقدير البيئي والاجتماعي، مبرر الفئة المعطاة.	فريق إدارة البرنامج القطري/ المساعد التقني الرفيع المعني بالبيئة
تصميم المشروع (مرحلة التصميم النهائية)	مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، إذا كان المشروع من الفئة ألف	تقرير تصميم المشروع ملف عمر المشروع	- دمج تعديلات التصميم وخطط الإدارة البيئية، إن وجدت، في تقرير تصميم المشروع	وصف الأنشطة المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية في المشروع، وصف التعديلات على تصميم المشروع، وتفاصيل خطة الإدارة البيئية، والرصد والتقييم، وشروط اتفاقية القرض، والمخاطر المتبقية.	فريق إدارة البرنامج القطري/ المدير الإقليمي

مرحلة المشروع	الوثائق المطلوبة للتقدير البيئي والاجتماعي	المرجع	الغرض	المحتويات الرئيسية	المسؤولية
التنفيذ	تحليل القضايا البيئية المطروحة في تقارير الإشراف	تقارير الإشراف على المشروع ملف عمر المشروع	- الإشراف على تنفيذ الأنشطة المحددة في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي (الفئة باء) أو في تقدير الأثر البيئي والاجتماعي (الفئة ألف)	تحليل الآثار البيئية، وأداء خطة الرصد البيئي وفقاً لمؤشرات يمكن التأكد منها بموضوعية – تقييم النتائج البيئية للمشروع، ونتائج الرصد البيئي وفقاً لمؤشرات يمكن التأكد منها بموضوعية	فريق إدارة البرنامج القطري/الجهات المشاركة في التمويل
الإنجاز/التقييم	تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بأثر رجعي لمشروعات الفئة ألف	تقارير الإنجاز، تقارير التقييم، ملف عمر المشروع	– تقييم إنجاز الأنشطة المحددة في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي (الفئة باء) أو تقدير الأثر البيئي والاجتماعي (الفئة ألف)		فريق إدارة البرنامج القطري/الجهات المشاركة في التمويل

هاء – التقدير البيئي والاجتماعي: المشروعات والبرامج

14- في الإطار 2 أدناه موجز الخطوات الأساسية لعملية التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق. ويرد بيان هذه الخطوات في الفقرات التالية.

الإطار 2

عملية التقدير البيئي والاجتماعي

- مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه
- تقدير الأثر البيئي والاجتماعي
- استعراض تقدير الأثر البيئي والاجتماعي وتوصياته
- مفاوضات القرض
- موافقة المجلس التنفيذي
- الإشراف على المشروعات
- إنجاز المشروعات وتقدير الأثر البيئي والاجتماعي بأثر رجعي

مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه

15- الخطوة الأولى هي عملية "مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه"، ويتم اتخاذها في جميع عمليات الصندوق الممولة بقروض (من مشروعات وبرامج) تُدرج في الذخيرة. والغرض منها هو تحديد أهم القضايا البيئية والاجتماعية التي لها صلة بالبرنامج أو المشروع المقترح، وتحديد التقدير البيئي أو تحليل الاحتياجات ذات الأهمية البالغة من أجل تعزيز جودة تصميم المشروعات وتنفيذها. وينبغي أن تستند إلى القضايا البيئية المطروحة في التقدير البيئي الاستراتيجي وتسترشد بنتائجه، على النحو المبين في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. وتتوج هذه العملية من خلال "مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي"، التي تشكل جزءاً من "ملف عمر المشروع". وتلخص المعلومات ذات الصلة في إطار العامل الخامس من عوامل النجاح الرئيسية من نموذج تقدير الاكتمال. وتقع مسؤولية إعداد المذكرات على فريق إدارة البرنامج القطري، بقيادة مدير البرنامج القطري.

16- ينبغي أن تتضمن مذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي ما يلي:

(أ) لمحة أولية عن القضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في منطقة البرامج أو المشروع وتحديد الآثار البيئية التي قد تكون مرتبطة به والمخاوف الاجتماعية تجاهها (الإشارة بوضوح إلى أي مخاوف لدى المجتمعات المحلية).

(ب) مبرر إعطاء البرنامج أو المشروع المقترح تصنيفاً أولياً من الفئة (ألف، باء، جيم) مع الإشارة إلى السياسات والتشريعات والمؤسسات البيئية والاجتماعية لدى البلد المعني، وإلى متطلبات التقدير البيئي والاجتماعي لدى الجهات المشاركة في التمويل. أما البرامج والمشروعات التي بادرت بها إحدى الجهات المشاركة في التمويل، فيشمل ذلك وصفاً لمتطلبات التقدير البيئي والاجتماعي للجهة المعنية، ومدى تلبية إجراءاتها لمتطلبات الصندوق في هذا الصدد.

(ج) الاحتياجات الخاصة لتجهيز المشروعات في المستقبل، بما في ذلك: (1) المؤشرات الأولية لنطاق التقدير البيئي والاجتماعي التي من المرجح أن تكون مطلوبة خلال صياغة مقترحات المشروعات من الفئة ألف، أو نوع التحليلات البيئية اللازمة للمشروعات المقترحة من الفئة باء؛ (2) أية متطلبات تتعلق بالتشاور بشأن الأبعاد البيئية للمشروع المقترح (ووجهات نظر الأطراف المعنية بشأن الأبعاد البيئية لهذا الاقتراح، إن توفرت)؛ (3) متطلبات الميزانية.

17- لضمان اتباع نهج متكامل في الإدارة البيئية، فلا بدّ من الرجوع إلى التوجيهات ومذكرات التعلم والدراسات التشخيصية ذات الصلة. وترِد الخطوط العريضة والمعلومات المطلوبة لمذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي في الملحق 1-1.

18- وتصنِّف هذه المذكرات البرنامج أو المشروع المقترَح ضمن إحدى الفئات (ألف أو باء أو جيم) تبعاً لمدى أهمية مخاطره البيئية والاجتماعية المحتملة فيما يتعلق بالمعايير المنصوص عليها في القسم 1-6 ("معايير تصنيف المشروعات"). والفئات الثلاث هي:

(أ) **الفئة ألف:** قد يترتب على البرنامج أو المشروع آثار بيئية واجتماعية هامة قد تكون حساسة، أو ضارة، أو لا رجعة فيها أو غير مسبوقة، وهي تطال منطقةً أوسع من المواقع أو المرافق التي تجري فيها التدخلات المادية. وسيلزم على الأرجح إجراء عملية رسمية لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي لكل البرنامج/أو المشروع، أو لواحد أو أكثر من مكوناته.

(ب) **الفئة باء:** قد يكون للمشروع بعض الآثار البيئية والاجتماعية على التجمعات السكانية أو المناطق البيئية الهامة ولكنّها محدّدة في مواقع معينة وأقلّ ضرراً من الفئة ألف. ورغم أن ليس من المطلوب إجراء عملية رسمية للتقدير البيئي والاجتماعي، فسيُجرى تحليل بيئي خلال تنفيذ المشروع.

(ج) **الفئة جيم:** الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على المشروع لا تكاد تذكر، وليس من المطلوب إجراء أي تحليل بيئي محدّد.

19- ويُدرَج الأساس المنطقي للقرار وللتصنيف المُعطى في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي. وتقدّم شعبة المشورة التقنية رأيها بشأن مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي ويبقى التصنيف النهائي للبرنامج أو المشروع بيد فريق تعزيز الجودة.

20- بالنسبة للبرامج والمشروعات المصنفة من **الفئة ألف**، يلزم إجراء عملية رسمية لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي (انظر أدناه). وبالنسبة لتلك المصنفة من **الفئة باء**، يعتبر إدراج إجراءات التخفيف من الأثر بصورة مقبولة في التقدير على النحو الوارد في مذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي، استيفاءً لمتطلب التقدير البيئي والاجتماعي للبرنامج أو المشروع المعني. وأما البرامج والمشروعات المصنفة من **الفئة جيم**، فلا يلزم اتخاذ إجراء محدّد بشأنها.

21- يتم التأكيد على الامتثال لمذكرات التقدير البيئي والاجتماعي، في "مذكرة توصيات المستعرِضين" وتقرير فريق تعزيز الجودة في الاستعراض الرسمي لتعزيز الجودة. وينبغي أن يتضمن نموذج تقرير الاكتمال على قسم يبيّن جودة مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه (العامل الخامس من عوامل النجاح الرئيسية).

تقدير الأثر البيئي والاجتماعي

22- الخطوة الثانية من عملية التقدير البيئي والاجتماعي تتعلق بتقدير الأثر البيئي والاجتماعي الذي يجب إجراؤه لجميع البرامج والمشروعات المصنفة من **الفئة ألف**. وفي بعض الحالات، قد يلزم إجراء دراسة محدّدة لبعض المكونات في المشروعات المصنفة من الفئة باء على النحو المحدّد في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي.

23- وترِد المتطلبات العامة لتقييم الأثر البيئي في الملحق 1-2. غير أنّ الطابع المحدّد للتقييم المزمع إجراؤه سيعتمد بصورة أساسية على طبيعة القضايا التي ستعالَج ونطاقها (انظر الملحق 1-3 الذي يورِد مخططاً مقترحاً لتقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي). وفي نهاية المطاف، من المهم أن يركز التقدير على القضايا التي اعتُبِرت مهمة في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي (انظر البيانات التشغيلية/مذكرات التعلّم ذات الصلة).

24- يُجرى تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن على أن يُستَكمل قبل مرحلة صياغة المشروع بوقتٍ كافٍ كي يتسنّى أن تُدرَج نتائجه بالكامل في تقرير تقييم المشروع. وينبغي استكمال الدراسة واعتمادها قبل الموافقة على المشروع، ما لم يقرِّر مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج خلاف ذلك. وتقع على مدير البرنامج القطري ضمان إجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بطريقة تلبّي متطلبات الصندوق والمقترِض كليهما (انظر الملحق 1-4 التي تورد اختصاصات نموذجية لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي). ويقوم المدير الإقليمي المعني باعتماد تقارير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بعد أن يكون كبير المستشارين التقنيين في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية قد قدّم المشورة التقنية المطلوبة بشأنها.

25- يتم التأكيد على مدى الامتثال لإجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في مذكرة توصيات المستعرضين وفي تقرير تعزيز الجودة في سياق الاستعراض الرسمي لتعزيز الجودة. ويجب إدراج نتائج تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في نموذج تقرير الاكتمال.

استعراض تقدير الأثر البيئي والاجتماعي وتوصياته

26- الخطوة الثالثة في عملية التقدير البيئي والاجتماعي هي استعراض تقدير الأثر البيئي والاجتماعي وإدراج توصياته في وثائق تقييم المشروع. وبالنسبة لجميع المشروعات من **الفئة ألف**، يجب أن تستعرض بعثة التقدير النتائج والتوصيات الواردة في تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك أية مسائل عالقة يحدّدها فريق تعزيز الجودة (انظر الملحق 1-5 للأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها في الاستعراض الفني لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي)، كما يجب أن تقوم البعثة بمناقشة هذه المسائل مع الحكومة وجميع الأطراف المعنية، ولا سيما المجتمعات المحلية والمتضرّرة. ويقوم مدير البرنامج القطري بالاشتراك مع فريق إدارة البرنامج القطري بضمان أن تعالَج التوصيات بصورة ملائمة في تقرير تقييم المشروع النهائي. ويمكن أن يشمل ذلك تعديلات في تقييم المشروع، وإدراج المزيد من التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف، ومواثيق القروض المقترحة، ومتطلبات الإشراف وبناء القدرات اللازم في مجال الإدارة البيئية، وأية متطلبات تتعلّق بالرصد والتقييم. ويشكل تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي جزءاً من ملف عمر المشروع. ويجب أن يوجز نموذج تقرير الاكتمال هذه القضايا.

مفاوضات القرض

27- الخطوة الرابعة من عملية التقدير البيئي والاجتماعي تتعلق بمفاوضات اتفاقية قرض المشروع، والتي تجري بين الصندوق والحكومة المعنية. ولضمان إدارة بيئة ملائمة في إطار المشروع، يمكن أن تتضمن وثيقة القرض بنوداً أو مواثيق بيئية تحدّد التدابير المتعلقة بالبيئة وبإدارة الموارد الطبيعية التي تلتزم الحكومة باتخاذها خلال مرحلة التنفيذ، حسب الاقتضاء.

موافقة المجلس التنفيذي

28- الخطوة الخامسة من عملية التقدير البيئي والاجتماعي تتعلق باستعراض المجلس التنفيذي لوثائق المشروع وموافقته عليها. ويستعرض المجلس التنفيذي تقارير رئيس الصندوق وتوصياته بشأن المشروع المقترَح. وبالنسبة للمشروعات من **الفئة ألف**، يقدَّم التقرير النهائي لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي إلى المجلس التنفيذي عند الطلب. وفي الحالات التي يطرح فيها المجلس بعض القضايا البيئية المحدَّدة المثيرة للقلق التي لم تعالَج بصورة كافية، ينبغي تعديل كل من تقرير رئيس الصندوق وتقرير تقييم المشروع ليأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار.

الإشراف على المشروع

29- الخطوة السادسة والحاسمة في عملية التقدير البيئي والاجتماعي تتمثل في الإشراف على تنفيذ المشروع لضمان أن تعالَج التدابير والإجراءات البيئية الموصى بها بصورة فعالة. وبالنسبة للمشروعات من **الفئتين ألف وباء**، يتولى المدير الإقليمي المسؤولية عن ضمان أن يولي الإشراف على المشروع (بما في ذلك المؤسسة المتعاونة) الاعتبار الواجب لأية أحكام بيئية يتضمنها تقرير تقييم المشروع. وفي حالة نشوء أية قضايا أو مخاطر بيئية خطيرة خلال تنفيذ المشروع، يجب أن تضمن الشعبة الإقليمية اتخاذ تدابير التحسين الملائمة خاصةً إن ترتب عليها أية تبعات خطيرة على سبل معيشة السكان الريفيين الفقراء.

إنجاز المشروع وتقدير الأثر البيئي والاجتماعي بأثر رجعي

30- الخطوة السابعة والأخيرة من عملية التقدير البيئي والاجتماعي هي إعداد تقرير إنجاز المشروع وتقييم آثاره البيئية والاجتماعية بأثر رجعي. ويجب أن تقدِّم جميع التقارير المتعلقة بإنجاز المشروعات تحليلاً محدّداً لقضايا الأثر البيئي والاجتماعي الناجمة عن تنفيذ المشروع. ويجب أن يأخذ التحليل في الاعتبار بوجهٍ خاص آراء السكان الريفيين المستفيدين من المشروع.

31- بالنسبة للمشروعات من **الفئة ألف**، يجب إجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بأثر رجعي كجزء من عملية تقييم الإنجاز، حسب الاقتضاء. وستقيِّم هذه العملية الآثار البيئية للمشروع، ومدى ملاءمة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، وفعالية التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف التي يشملها تقييم المشروع. ويجب أن تشمل عملية التقييم مشاورات موسعة مع المجتمعات المحلية.

واو – معايير تصنيف المشروعات

المعايير

32- مشروعات **الفئة ألف** هي المشروعات التي من المرجح أن يكون لا آثار هامة (بيئية واجتماعية)، قد تكون حساسة، أو لا رجعة فيها، أو متنوعة، أو شاملة، أو واسعة النطاق، أو على نطاق قطاع معيّن، أو تشكل سابقة. والآثار المترتبة على مشروعات **الفئة باء** أقل أهمية وأقلّ ضرراً من **الفئة ألف**، والقليل منها، إن وُجدَت، هي آثار لا رجعة فيها، ويمكن بسهولة تصميم إجراءات علاجية لها. أما مشروعات **الفئة جيم**، فإنّ الآثار المترتبة عليها لا تكاد تُذكر، هذا إن وُجدت أصلاً. وعلى الصعيد العملي، يعتمد اختيار الفئة البيئية على نوع المشروع ونطاقه، وعلى خصائص موقعه ومدى حساسية القضايا البيئية، وأهمية الآثار المحتملة.

نوع المشروع ونطاقه

33- المشروعات التي تدعم وتشجع الأنشطة التالية سيُنظر في العادة في تصنيفها ضمن **الفئة ألف** (رغم أنّ ذلك سيعتمد على الموقع وعلى حجم الأثر):

- إنشاء أو إعادة تأهيل الطرق الريفية في "المناطق الحساسة"؛
- تحويل مناطق كبيرة من الغابات الطبيعية أو غيرها من الأراضي البرية؛
- فقدان الموائل الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي أو الخدمات البيئية التي وفرها النظام الإيكولوجي الطبيعي؛
- تنمية الأراضي الرطبة، بما في ذلك التحكم بالمياه على نطاق صغير؛
- التنمية القائمة على المياه الجوفية حيث يوجد سبب للاعتقاد بإمكانية استنزافها بفعل تأثير تغيّر المناخ؛
- تنمية مصايد الأسماك في الحالات التي لا يتوفر فيها إلا القليل من المعلومات بشأن الغلة المستدامة؛
- زيادة كبيرة في استخدام المواد الكيميائية الزراعية.

34- إضافةً إلى ذلك، تُعتبر المشروعات التي تدعم وتشجع الأنشطة التالية من **الفئة ألف**، على الرغم من أنّ الصندوق لا يقوم بتنفيذها حالياً:

- التشريد القسري أو إعادة توطين المجموعات السكانية؛
- بناء السدود وخزانات المياه على نطاق واسع؛
- شبكات الري الواسعة النطاق؛
- المنتجات الحرجية؛
- النباتات الصناعية (خارج نطاق الإنتاج الحرفي الصغير النطاق)؛ وتصنيع المواد الخطرة والسامة ونقلها.

35- يُنظر في تصنيف المشروعات التي تدعم وتشجّع الأنشطة التالية ضمن **الفئة باء:**

- بناء أو إعادة تأهيل الطرق الريفية في "مناطق غير حساسة"؛

- مشروعات الري والصرف على نطاق صغير (باستثناء الأراضي الرطبة)؛
- تكثيف الزراعة و/أو توسيع المنطقة المزروعة في "المناطق غير الحساسة"؛
- تنمية المراعي والثروة الحيوانية؛
- المصايد الحرفية التي توفر معلومات عن الغلة المستدامة فيها؛
- تربية الأحياء المائية وتربية الأسماك في المياه البحرية؛
- إدارة مستجمعات المياه؛
- إجراءات حفظ التربة أو المياه على نطاق واسع؛
- تنمية المشروعات الصغيرة والصغير جداً[7]؛
- المشروعات المتعلقة بعمليات الائتمان من خلال وسطاء ماليين[8]؛ بما في ذلك الائتمان من أجل مبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية، وشراء الماشية، والري، والصرف، وغير ذلك؛
- تنمية سلسلة القيمة القائمة على الموارد الطبيعية.

36- مشروعات **الفئة جيم** لا تتطلب عادةً إجراء تحليل بيئي إضافي لأنّ أنشطتها لا يكاد يكون لها آثار تذكر، أو مجرد آثار ضارة قليلة، على البيئة:

- منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية والتدريبية؛
- المنح المقدَّمة لإيجاد تأثيرات بيئية عالمية؛
- أنشطة مرفق البيئة العالمية؛
- البحوث؛
- الإرشاد؛
- الصحة؛
- التغذية؛
- التعليم؛
- بناء المؤسسات.

موقع المشروع

37- سيعتمد اختيار الفئة البيئية بصورة أساسية على موقع المشروع، إذ إنّ "أهمية" الآثار المحتملة يعتبر جزئياً وظيفة للأوساط الطبيعية والاجتماعية الثقافية المحيطة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الصندوق، الذي يموّل عدداً كبيراً من المشروعات في المناطق الهامشية والهشة من الناحية الإيكولوجية. وتشمل "المناطق الحساسة": المناطق المحمية (المتنزهات الوطنية؛ محميات الطبيعة والحياة البرية؛ محميات المحيط الحيوي؛ المناطق ذات الأهمية العالمية لصون التنوع البيولوجي؛ الغابات الطبيعية؛

[7] يستند ذلك على العملية التي يستخدمها البنك الدولي، السياسات التشغيلية، 4-1، يناير/كانون الثاني 1999 (حدّثت في مارس/آذار 2007).

[8] يجب ملاحظة أن مكوّن عمليات الائتمان ومكوّن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ينطويان على مشاكل فريدة خلال مرحلة المسح لأن تفاصيل المكونات الفرعية قد لا تكون معروفة عندئذ. كما تنطوي مشروعات خدمات الوساطة المالية على تحديات خاصة لأنه قد يصعب توقع الأنشطة التي ستمول من خلال الائتمان بصورة دقيقة.

الأراضي الرطبة؛ النظم الإيكولوجية الساحلية، بما فيها الشعب المرجانية ومستنقعات المنغروف؛ والنظم الإيكولوجية الجزرية الصغيرة؛ والمناطق التي يديرها السكان الأصليون وغيرهم من المجتمعات التقليدية؛ المناطق الأكثر تعرضاً لتغير المناخ وتقلباته؛ والأراضي الشديدة التعرض للانهيارات الأرضية، وانجراف التربة وغيرها من أشكال التدهور[9]. ويمكن النظر في تصنيف المشروعات الواقعة في مثل هذه "المناطق الحساسة" ضمن **الفئة ألف**، وينبغي أن تتضمن مشاورات واسعة مع المجتمعات المحلية نظراً لآثارها السلبية الخطيرة المحتملة على سبل معيشة السكان الريفيين الفقراء.

حجم الآثار

38- ثمة عدد من الطرق التي يمكن قياس حجم الآثار من خلالها، ومنها *الكمية المطلقة* للمورد أو النظام الإيكولوجي المتضرر، *والكمية المتضررة نسبةً إلى* الرصيد الموجود في المورد أو قدرة النظام الإيكولوجي على البقاء، *وكثافة* الأثر وتوقيته ومدّته. إضافةً إلى ذلك، فإنّ *احتمالية الحدوث* بالنسبة لأثر محدّد *والأثر التراكمي* للتدبير المقترَح والتدابير المقررة أو الجارية الأخرى يجب أن تُؤخذ أيضاً بعين الاعتبار. على سبيل المثال، فإنّ تحويل 50 هكتاراً من الأراضي الرطبة تختلف أهميته كثيراً تبعاً لحجمه النسبي ضمن المساحة الكلية للأراضي الرطبة في البلد أو الإقليم المعني. كما يمكن قياس الأثر من خلال المفاهيم الاجتماعية أيضاً – عدد المجتمعات المحلية الريفية أو القرى (بما يشمل سبل المعيشة) المتأثرة سلبياً أو إيجابياً بالمشروع المقتَرح (في المناطق التي تتوفر فيها سبل معيشة متعددة، فإنّ النشاط الذي قد يعود بالفائدة على عدد كبير من منتجي المحاصيل قد يتسبب في الوقت نفسه بفقدان عدد صغير من رعاة الماشية، وصائدي الأسماك، والصيادين، وغيرهم لسبل معيشتهم).

39- يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الأنشطة الإنمائية الجارية أو المقترَحة الأخرى في منطقة المشروع، والأنشطة التلقائية الناجمة عن المشروع (مثلاً هجرة السكان إلى منطقة مشروع قام بفتح الطرق إليها أو زيادة إنتاج الفحم الحجري فيها)، إضافة إلى العوامل الخارجية خارج نطاق المشروع. وقد تكون هذه *الآثار التراكمية أو الناشئة* أحياناً المحدِّد الأول للمستوى الملائم من التحليل البيئي.

40- بالنسبة للمشروعات المجتمعية القائمة على الطلب، قد يكون من الصعب القيام بتحديد مسبق للآثار الضارة المحتمَلة قبل تنفيذ المشروع. غير أنّ حجم الآثار سيعتمد على نطاق هذه الأنشطة، ومع ذلك فإنّ اتباع نهج حذر لمسألة الآثار التراكمية يُعتبر ضرورياً. وفي مثل هذه الحالات، يجب إدراج التحليل البيئي اللازم والميزانية المرتبطة به في تصميم المشروع. ويمكن النظر في هذه المشروعات لتصنيفها ضمن **الفئة باء.**

[9] قد يشمل المناطق الجافة وشبه الجافة.

الملحق 1 – 1

إدارة البيئة والموارد الطبيعية: مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي (مخطط)

1 – تُستكمل مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي عادةً بناءً على زيارة ميدانية ومشاورات مع أصحاب المصلحة. ولهذا السبب، فإنّ عملية مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه لكل مكوّن من مكونات المشروع يجب أن يقوم بها أعضاء البعثة خلال وجودهم في البلد ليتسنى جمع البيانات اللازمة لتُسترشَد بها في تصميم المشروع. وتقدّم النتائج عادةً كجزء من التقرير التمهيدي لتقييم المشروع. ويجب أن تتبع المذكرة المخطط المبين في الإطار 3 أدناه.

الإطار 3 – مخطط مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي

عنوان البرنامج/المشروع:

رغم أن المخطط يشير إلى مشروعات، يمكن استخدامه للبرامج أيضاً. ويقدّم هذا المخطط عدداً من المواضيع المحتملة لمساعدة فرق التقييم على وضع مذكرات الاستعراض البيئي والاجتماعي. لذا ينبغي استكمال الأقسام الواردة عند انطباقها فقط.

1 – وصف موجز للبرنامج/المشروع ومكوناته (صفحة واحدة كحد أقصى)

قم بالإشارة إلى الأقسام ذات الصلة في وثيقة التصميم وملحقاتها (يجب أن تكون المعلومات على علاقة بالقضايا البيئية والاجتماعية التي يثيرها البرنامج/المشروع).

2 – الخصائص الرئيسية للموقع (صفحة واحدة كحد أقصى)

قم بوصف السياق الاجتماعي والثقافي الموجود (الفقر، قضايا التمايز بن الجنسين، الهشاشة، أنماط الهجرة، الخ.) وكذلك وصف أنواع الأراضي والخصائص المائية التي تتسم بها المنطقة. اذكر ما إذا كانت أية من هذه الخصائص تمثل آثاراً أو فرصاً بيئية واجتماعية غير مستغلة أو يمكن أن تكون عاملاً حاسماً في تصميم المشروع وتحقيق نتائجه/آثاره. أدرج أية معلومات عن المناخ، الأثر المتوقع، الهشاشة، مع إيضاح كيفية ارتباطها بأنواع محدَّدة من النظم الزراعية.

3 – القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية (صفحة واحدة كحد أقصى)

اذكُر من ثلاث إلى خمس من القضايا البيئية والاجتماعية التي لها أهمية كبيرة في المنطقة. مثلاً، وجود عملية تدهور أو تصحّر جارية، إمكانية الرعي في المنطقة أقل من قدرة التحمل الحالية، أو مدى تعرض المنطقة لآثار تغير المناخ وتقلباته، مثل حالات الجفاف والفيضانات. وتشمل المواضيع التي ينبغي أخذها بالاعتبار أيضاً مستوى معيشة السكان المحليين، المخاوف الصحية مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، قضايا إعادة التوطين، حقوق حيازة الأراضي، والنزاعات على استخدام الموارد، والقضايا العابرة للحدود، والنظم الإيكولوجية الهشة أو المتدهورة، والإنتاجية والممارسة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، قابلية التعرض لتغير المناخ وتقلباته، أية آثار سابقة ناجمة عن تغير المناخ، القدرة المؤسسية ودور الأطفال والنساء، مستوى الوعي البيئي، والفرص المتاحة لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية؛ حدِّد الفرص البيئية والاجتماعية. وستعمل استشارة المجتمعات المحلية، ولا سيما الفقراء المهمشين، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين على زيادة الدقة في هذا القسم.

4 – الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة (صفحة واحدة كحد أقصى)

حدِّد الآثار المحتملة الرئيسية (السلبية، الإيجابية، التراكمية، الناجمة عن عوامل خارجية) على البيئة الاجتماعية والطبيعية والتي قد تنجم عن تطبيق التدخلات. بيّن كيف ستقوم التدخلات بمعالجتها بأسلوب متكامل. إذا كان المشروع يتعلق بالتنمية الزراعية مثلاً، اذكر إن كان يشمل تصوّراً بشأن مراعاة حفظ المياه والتربة، واختيار المحاصيل والمواد الكيميائية الزراعية المناخية، والمخاوف على الصحة العامة ذات الصلة (الإيدز مثلاً)، والتعليم البيئي المجتمعي، وخدمات المشورة والإرشاد.

5 – الفئة البيئية (نصف صفحة كحد أقصى)

قدّم المبرر/المسوّغ للفئة البيئية التي أُعطيت للمشروع (مع الإشارة إلى السياسات البيئية القطرية، والمصادقة على المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة[10]، والوزارات والوكالات المعنية، والتشريعات البيئية القطرية، والأطر الإستراتيجية القطرية ذات الصلة، وأية متطلبات محدّدة للتقدير البيئي والاجتماعي لدى الجهات المشاركة في التمويل المحتملة). وينبغي مناقشة آليات الإنقاذ أو القدرات المؤسسية الكفيلة بتحقيق الإدارة البيئية الملائمة وتعزيز التنمية المستدامة، ما لم يكن قد تمّ ذلك في البند 3 أعلاه.

6 – أية معلومات إضافية، إن وجدت، تلزم لاستكمال مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه (نصف صفحة كحد أقصى)

[10] مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اتفاقية رامسار (بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء)، اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، وغيرها.

اذكر أية معلومات أو دراسات إضافية تلزم للاستفادة بصورة أفضل من الفرص التي يتيحها السياق البيئي والاجتماعي من أجل: (1) التأثير على التغييرات الضرورية في تصميم المشروع (التكنولوجيا، الأهداف، الخ)؛ (2) إزالة المخاوف البيئية و/أو الاجتماعية أو التخفيف منها، بما في ذلك المخاطر التي قد تنشأ عن التدخل.

7 – الخصائص في تصميم المشروع وتنفيذه الموصى بها لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من المخاوف البيئية (صفحة إلى صفحتين كحد أقصى)

قدِّم التغييرات و/أو الإجراءات التي أُدخلت على التصميم لإزالة الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة أو الحد منها، أو للاستفادة بصورة أفضل من الفرص[11] وأوجه التآزر والتكامل بين الأطر القطرية والمعاهدات البيئية والجهات الفاعلة الرئيسية. ابحث الفرص الممكنة لترويج المشتريات المراعية للبيئة. حدِّد عدداً من الحوافز والمثبطات كفوائد ملموسة للتخلي عن الممارسات غير المستدامة (في التصنيع والزراعة وغيرهما). ناقش مختلف البدائل بما فيها الأهداف والأسباب البيئية لانتقاء الخيار الأحسن. حدّد إجراءات التخفيف والتكيف للحدّ من مخاطر التعرض لتغير المناخ وتقلباته. حدّد النهج والأدوات التشاركية المناسبة للاستفادة من الفهم المحلي للمشاكل المحلية وحلولها الممكنة. على سبيل المثال، لدى معالجة تخطيط التكيف، قم بإدخال استخدام خرائط مخاطر المناخ، وخرائط الموارد المحلية، والخط الزمني لتاريخ المجتمع المحلي، واجتماعات فرق التركيز، وغير ذلك. ومن أجل التخطيط لخطط التنمية القروية، حسب الاقتضاء، حدِّد مجالات النزاع بين مختلف الفاعلين الرئيسيين وعلى استخدام الموارد وأدرج الإجراءات المناسبة (الحوافز المالية وغير المالية، آليات التمكين، وغير ذلك) والتي ستسمح بتحقيق الأهداف البيئية: على سبيل المثال، إن كان النشاط المقترَح سيدخل نظام الري أو سيتسبب في نقل السكان أو يروج استخدام المواد الكيميائية الزراعية، فإنّ البيئة المحلية ستتأثر. وستساعد الإستراتيجية، في هذه الحالة، في تصميم خطة إدارة بيئية تتضمن أهدافاً محدَّدة لمعالجة التملّح، وتلوث المياه، والتعويض العادل، والإدارة المتكاملة للآفات، وبناء القدرات المؤسسية الضرورية[12] مع تحديد واضح للمسؤوليات. حلِّل سلسلة اتخاذ القرار لإدراج القطاعات الأخرى التي تعتبر من الجهات الفاعلة الرئيسية في الإدارة البيئية. حدِّد من سيكون مسؤولاً عن مختلف الأنشطة. حدِّد الاحتياجات المجتمعية في مجال التعليم والتدريب البيئي. حدِّد إمكانية ربط القرض بالمنحة (أو المنح) ذات الصلة لزيادة الأثر.

8 – الجوانب المتعلقة بالرصد (نصف صفحة كحد أقصى)

بيِّن كيف سيتم ضمان الرصد البيئي التشاركي وقدِّم مؤشرات محدّدة مع التركيز بصورة خاصة على الروابط بين الفقر والبيئة. حدِّد احتياجات المجتمع المحلي وغيره من أصحاب المصلحة في مجال بناء القدرات، على أن تُدعم من خلال أنشطة فعالة على صعيد الإعلام والتعليم والاتصال. أدرج إجراءات الإبلاغ عن الحوادث الخطيرة المتعلقة بالصحة والسلامة، حسب الاقتضاء. وبما أنّ الأنشطة ستُدمج ضمن مختلف مكونات المشروع أو البرنامج، فلا بدّ من مواءمة الرصد مع نظام الرصد والتقييم في المشروعات.

9 – المكونات (إن وجدت) التي تتطلب إجراء تقدير بيئي واجتماعي ونطاق التقييم المطلوب (عناصر من اختصاصات التقدير البيئي والاجتماعي) (نصف صفحة كحد أقصى)

قدِّم متطلبات الميزانية المقررة (انظر البند 6 أعلاه).

10 – سجِّل المشاورات مع المستفيدين، والمجتمع المدني، والجمهور العام، وغيرهم (نصف صفحة كحد أقصى)

بيِّن تفاصيل المشاورات مع الشرائح الفقيرة المهمشة من المجتمعات المحلية.

[11] على ضوء القضايا البيئية (الآثار الناجمة عن سلسلة متنوعة من التداخلات الصغيرة) التي ترتبط بتنمية سلاسل القيمة والأنشطة المدرّة للدخل، من الضروري إجراء عملية تحديد ذاتي لتحديد نقاط الدخول والخروج لبناء القدرات اللازمة (بما يشمل التدريب على المهارات في مجال تقنيات البيئة النظيفة والممارسات الزراعية الجيدة). وأحد الأمثلة هو نقاط التحكم للممارسات الزراعية الجيدة التابعة للاتحاد الأوروبي المطبقة على إنتاج المنتجات السمكية وتصنيعها. وتتضمن الإجراءات أيضاً أحكاماً تتعلق بمعايير العمل وتقليل استخدام مبيدات الآفات، وهو ما يعتبر ضرورياً لتحسين الإنتاج الزراعي واستدامته على المدى الطويل.

[12] على سبيل المثال، وزارات الزراعة والبيئة والتخطيط، ونقاط التنسيق في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرهما.

الملحق 1 – 2

تقدير الأثر البيئي والاجتماعي الرسمي

1 - تقدير الأثر البيئي والاجتماعي هو عبارة عن أداة إدارية لتخطيط البرامج والمشروعات وتصميمها بصورة أفضل ويمكن النظر إليه كعملية شاملة تُجرى من خلالها العملية الفعلية لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي. وبهذه الصفة، يمكن استخدامه بعدة طرق على النحو التالي:

(أ) كعملية تتيح أخذ القضايا البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار في جميع مراحل تصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها؛

(ب) كإجراء رسمي لتوفير المعلومات البيئية والاجتماعية لصانعي القرار الذين يوافقون على البرنامج أو المشروع؛

(ج) كدراسة تحدِّد وتتوقّع وتقيّم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للبرنامج أو المشروع بطريقة منتظمة وموضوعية، وتوصي باتخاذ التدابير الوقائية وإجراءات التخفيف المناسبة، وتزيد من الفرص البيئية. وتقدّم نتائج دراسة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في شكل تقرير، يسمى عادةً "بيان الأثر البيئي والاجتماعي".

2 - ورغم أنّ تشريعات التقدير البيئي والاجتماعي/وتقدير الأثر البيئي والاجتماعي تختلف من بلد لآخر، فإنّ العملية بوجه عام تتعلق بسلسلة معيارية من الخطوات (مثل خطة العمل البيئية الوطنية في الولايات المتحدة، والتوجيه المعني بتقدير الأثر البيئي الصادر عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية). ويورِد الإطار 4 أدناه خصائص تقدير الأثر البيئي والاجتماعي الجيّد.

الإطار 4 – خصائص تقدير الأثر البيئي والاجتماعي الجيد

يكون تقدير الأثر البيئي والاجتماعي جيداً عندما:

(1) يبدأ في وقت مبكر من وضع المشروع ويُستكمل قبل نهاية مرحلة الصياغة؛

(2) يحدِّد القضايا المطلوبة ويركّز على القضايا البيئية والاجتماعية الهامة؛

(3) يُشرِك أصحاب المصلحة الرئيسيين والسكان المتأثرين في مستهلّ العملية بأسلوب ذي مغزى؛

(4) تقدِّم معلومات لصانعي القرار بطريقة واضحة وعملية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآراء والمخاوف لدى الأطراف المتأثرة، والمجتمعات المحلية، والوكالات المعنية؛

(5) يوصي بتغييرات مجدية في التقييم والتنفيذ تكون مستدامة وفعّالة من حيث الكلفة، وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز سبل معيشة فقراء الريف والحدّ من فقرهم.

3 - ويمكن بيان خطوات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي في الصندوق بشكل عام على النحو التالي:

ألف - ما قبل تصميم الأثر البيئي والاجتماعي

(1) تقديم المقترَح[13]

(2) مسح الأثر (المرحلة الأولي من مسح الأثر)[14]

(3) التقييم التمهيدي (المرحلة الثانية من مسح الأثر)[15]

(4) تنظيم الدراسة[16]

(5) تحديد النطاق[17]

باء - دراسة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي[18]

(1) وصف التدابير المقترحة وأهدافها

(2) تحديد الآثار المحتملة (البيئية والاجتماعية، الإيجابية والسلبية)

(3) وصف البدائل التي نُظر فيها[19]

(4) الآثار المتوقعة، بما فيها الآثار المباشرة، وغير المباشرة، والتي يمكن الرجوع عنها، والتي لا رجعة فيها، والتراكمية

(5) تقييم خطورة الآثار، ومقارنتها بالبدائل

(6) تحديد التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف المناسبة لإزالة الآثار السلبية أو الحدّ منها أو التخفيف منها

(7) إعداد خطة إدارة بيئية

---

[13] تقديم المقترح إلى السلطة المختصة، عادة ما تبادر السلطة البيئية أو الوزارة الحكومية المسؤولة بعملية تقدير الأثر البيئي والاجتماعي.

[14] **مسح الأثر البيئي للمشروع** يقرِّر ما إذا كان المشروع يتطلب إجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي أو غيره من أشكال الفحص البيئي الثانوية الأخرى. وعادة ما يعتمد هذا الشكل من مسح الأثر على التطبيق الميكانيكي لقوائم أو معايير بسيطة أو قوائم الفحص (انظر المعايير في الفصل الثاني البيانات التشغيلية المرفقة). واستناداً إلى نتائج مسح الأثر هذه، سيتعين ما إذا كان المقترح سيمرّ بالمرحلة التالية من عملية تقدير الأثر البيئي والاجتماعي أم لا.

[15] **التقييم التمهيدي**. يُشار إليه أحياناً بالفحص البيئي الأوّلي، ويتألف التقييم التمهيدي من محاولة أولية لتحديد الآثار البيئية للمشروع المقترح. وهي تعمل كآلية مسح إضافية لتحديد ما إذا كان يلزم إجراء التقييم أو الاكتفاء بشكل ثانوي آخر من الفحص البيئي. وقد تطلب شعبة المشورة التقنية أو الهيئة المختصة من مقدّم المشروع المقترح المزيد من المعلومات.

[16] **تنظيم الدراسة**. إذا ما قرّرت السلطة المختصة بعد استعراض التقييم التمهيدي، ضرورة إجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي بصورة عامة، يجري وضع الترتيبات التنظيمية للدراسة.

[17] **تحديد النطاق**. تتألف هذه المرحلة من تحديد القضايا التي يجب أن تبحثها الدراسة وعمقها ومن يقوم بها، وكيف ومتى. ويُجرى تحديد النطاق على أساس التقييم التمهيدي والمعلومات الأخرى المتوفرة عن المشروع المقترح. وفي بعض البلدان، توجد مبادئ توجيهية لتحديد النطاق إضافةً إلى شروط تخص بيانات الأثر البيئي والاجتماعي من حيث شكلها ومحتواها.

[18] **دراسة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي**. هي المركزية في عملية التقييم برمتها. وهي عادةً من مسؤولية الجهة المبادرة بالمشروع الإنمائي المقترح. وتنتج الدراسة من خلال إعداد بيان الأثر البيئي والاجتماعي، الذي يوجز الآثار الرئيسية وإجراءات التخفيف. والبدائل الممكنة في المشروع المقترَح. ويشكل البيان الأساس لخطوات الاستعراض واتخاذ القرار المبينة أدناه.

[19] **البدائل** التي يُنظر فيها يجب أن تشمل الإجراء المقترَح والإجراءات البديلة. ومن بين البدائل المحتملة، يجب أن يبيّن التقرير أيها قد دُرس بالتفصيل ومسوغ الاختيار. للأسف، يخفق العديد من تقارير التقييم في النظر في بدائل حقيقية للإجراء المقترح. ويجب أن يبحث تحديد الآثار المحتملة لجميع البدائل بصورة تفصيلية.

(8) تصميم برنامج للرصد والتقييم البيئي

(9) تصميم برنامج لبناء القدرات لتعزيز الإدارة البيئية في البرنامج أو المشروع

(10) عرض النتائج (بيان تقدير الأثر البيئي والاجتماعي)

جيم – ما بعد دراسة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي

(1) استعراض الدراسة، بما في ذلك مشاركة الجمهور ومشاورته[20]

(2) صنع القرار (هل يجب المضيّ قدماً في المشروع أم لا؛ هل ينبغي تعديل تصميم المشروع وتنفيذه)[21]

(3) تنفيذ خطة الإدارة البيئية

(4) مراجعة ما بعد الدراسة، حسب الضرورة[22]

4 – واستناداً إلى إجراءات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي المتّبعة في البلد المعني، يمكن أن تتطلب العملية عموماً إشراك جهة مستقلة تتولى مسؤولية ضمان أنّ متطلبات عملية تقدير الأثر البيئي والاجتماعي قد استُوفيَت بطريقة مرضية. وتشمل هذه المهمات بوجه عام: ضمان أنّ دراسات تُجرى للمشروعات المعنية وفقاً لآليات تحديد الأثر المقررة سلفاً، ومراقبة جودة دراسات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، واتخاذ القرار بشأن إمكانية المضيّ قدماً في المشروع، وإن كان الأمر كذلك، تحديد إجراءات التخفيف المطلوبة. وتقع المسؤولية عن الإجراء الفعلي للدراسة بالامتثال للمتطلبات القانونية على الوكالة المبادرة بشكل عام.

[20] **استعراض الدراسة.** يُستعرض تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي لضمان أنّه يوفر المعلومات اللازمة لصنع القرار. وتبعاً للإطار التشريعي أو الإجرائي، قد ينطوي الاستعراض على مراقبة دقيقة تجريها هيئة مستقلة أو سلطة بيئية مسؤولة عن عملية التقييم. وقد يكون هناك أحكام بشأن مراجعة الجمهور وآرائهم. وقد تتمخض مرحلة الاستعراض عن إدخال تعديلات على التقييم قبل عرضه على السلطة المكلفة باتخاذ القرار.

[21] **اتخاذ القرار.** يعرض تقرير الأثر البيئي والاجتماعي على **شعبة المشورة التقنية** أو سلطة اتخاذ القرار والمعينة. وفي بعض التشريعات، قد يُرفق التقرير بقرار قانوني للحكومة بشأن المشروع. ويتمّ البتّ في شروط قبول المقترح بناءً على توصيات التقييم.

[22] **مراجعة ما بعد الدراسة.** لا تنتهي عملية تقدير الأثر البيئي والاجتماعي دوماً بعرض تقرير التقييم والقرار بالمضي قدماً بالمشروع كما هو أو بصيغته المعدّلة، وقد تُجرى "مراجعة ما بعد الدراسة" للتأكد من أنّ الأحكام المنصوص عليها في الدراسة قد تم الالتزام بها أو أنّ التوقعات الواردة في الدراسة كانت دقيقة.

الملحق 1-3

الصيغة الموصى بها لتقارير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي

1 - يجب أن يركّز التقييم على الآثار البيئية والاجتماعية الهامة المحدَّدة في عمليتي مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه. يجب أن يكون بيان أو تقرير تقييم الأثر دقيقاً، على أن يكون مستوى التفصيل والتعقيد متناسباً مع الآثار المحتملة المحدّدة في مذكرة مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه. ويجب أن يشمل الجمهور المستهدف مصممي المشروع، والوكالات المنفّذة، والمقترِضين، والسكان المتأثرين، وموظفي الصندوق. وينبغي إعداد البيان أو التقرير المقدّم إلى الصندوق وعرضه بأي لغة من اللغات الرسمية في الأمم المتحدة. ويجب أن يشمل البيان أو التقرير البنود التالية (انظر الإطار 5 أدناه):

الإطار 5 - مخطط تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي

موجز تنفيذي. نقاش موجز للاستنتاجات الهامة والتدابير الموصى بها.

مقدمة. مبرر إجراء تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، استناداً إلى عملية مسح الأثر البيئي وتحديد نطاقه. نقاش موجز للاستنتاجات الهامة والتدابير الموصى بها.

الإطار السياساتي والقانوني والإداري. نقاش للإطار السياساتي والقانوني والإداري الذي يجري إعداد تقدير الأثر البيئي والاجتماعي من خلاله. ويجب توضيح المتطلبات البيئية للبلد المعني والجهات المشاركة في التمويل.

وصف المشروع. وصف مقتضب للمشروع ولسياقه الجغرافي والإيكولوجي والاجتماعي والزمني، مع التركيز بوجه خاص على مكونات المشروع المحدّدة والخاضعة لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي وفقاً لعملية مسح الأثر البيئي والاجتماعي وتحديد نطاقه.

البيانات الأساسية. تقييم أبعاد منطقة الدراسة ووصف التغييرات المادية ذات الصلة التي يتم ملاحظتها وتوقّع تغير المناخ والظروف البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية (بما في ذلك مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع المحلي)، ويشمل ذلك أية تغييرات متوقعة قبل بدء البرنامج أو المشروع. وينبغي أيضاً أخذ الأنشطة الإنمائية الجارية والمقترحة ضمن منطقة المشروع (والتي ليس لها صلة مباشرة بالمشروع) بعين الاعتبار. وحينما تكون البيانات ناقصة أو غير موثوق بها، فيجب الإشارة إلى هذه النقطة.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية. تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية والسلبية التي من المرجح أن يتمخض عنها المشروع المقترح أو أحد مكوناته. ولا بدّ من إيلاء عناية خاصة بالأبعاد المتعلقة بالتمايز بين الجنسين والتعرض لمخاطر وآثار تغير المناخ وتقلباته. وينبغي أيضاً تقييم مدى مشاركة الجمهور، والمخاوف المتعلقة بالصحة العامة (الإيدز مثلاً) ومشاركة المجتمعات المحلية الفقيرة المهمشة في تصميم المشروع وتنفيذه.

الآثار البيئية. تحليل وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية التي من المرجح أن يتمخض عنها المشروع المقترح أو أحد مكوناته. (لا بد من تحديد التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف، وتحديد أية آثار سلبية متبقية لا يمكن تخفيفها). ويجب استكشاف فرص تحسين البيئة، بما في ذلك ترويج المنافع البيئية العالمية. ويجب أيضاً تحديد وتقدير حجم البيانات المتوفرة وجودتها، والفجوات الرئيسية فيها، وأوجه عدم اليقين، المرتبطة بالتوقعات. ويجب تحديد المواضيع التي لا يلزم إيلاؤها المزيد من الاهتمام.

تحليل البدائل. إجراء مقارنة للمشروع المقترح كاستثمار من حيث التصميم، والموقع، والتكنولوجيا، والبدائل التشغيلية فيما يخص آثارها البيئية والاجتماعية المحتملة؛ وكذلك مقارنة التكاليف الرأسمالية والمتكررة؛ ومدى الملاءمة في ظل الظروف المحلية؛ وما تتطلبه هذه الإجراءات من حيث المؤسسات والتدريب والرصد. ولكل واحد من البدائل، لا بدّ من التحديد الكمي لتكاليفه ومنافعه البيئية بالقدر الممكن، ويجب إرفاق القيمة الاقتصادية حيثما تسنى ذلك، مع الاهتمام بفعالية التكاليف. ولا بدّ من الإشارة إلى أساس اختيار البدائل المقترحة.

التوصية بتعديل تصميم البرنامج أو المشروع. تحديد الإجراءات المجدية والفعّالة من حيث التكلفة التي يمكنها أن تحدّ من الآثار البيئية الضارة بمستويات مقبولة، وتقدير الآثار البيئية المحتملة، والتكاليف الرأسمالية المتكررة؛ وما تتطلبه هذه الإجراءات من حيث المؤسسات والتدريب والرصد. ويجب أن يوفر ذلك معلومات متصلة عن برامج العمل والجداول الزمنية المقترحة، وهي تساعد في ضمان إجراء التغييرات المقترحة في تصميم المشروع بالتزامن مع الأنشطة المقررة مسبقاً خلال مرحلة التنفيذ. ويجب النظر في اتخاذ إجراءات تعويضية إن لم تكن إجراءات التخفيف مجدية أو فعّالة من حيث التكلفة.

الجوانب المؤسسية. تقييم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية، من حيث وجودها ودورها وقدراتها وإمكانياتها، بما في ذلك الوحدات الرسمية الميدانية التابعة للحكومة (على مستوى الوكالات والوزارات)، والمؤسسات غير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي.

واستكشاف فرص الحوار بشأن السياسات وإصلاحها والمشتريات المراعية للبيئة. وبناءً على هذه الاستنتاجات، ينبغي تقديم توصيات بشأن تعزيز هذه الوحدات و/أو إنشاؤها و/أو توسيعها، وتقديم تدريب متكيف مع المجموعات المستهدفة، ليتسنى تنفيذ توصيات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي.

خطة الإدارة البيئية. تحديد التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف الموصى بها لإزالة الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة للبرنامج أو المشروع المقترح، أو الحدّ منها،أو التخفيف منها، وكذلك تحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ هذه التدابير والإجراءات، والتكاليف المترتبة عليها، والمؤشرات المتعلقة بالفقر والبيئة، وغير ذلك.

خطة الرصد البيئي. تحديد نوع الرصد (مثلاً، نظم الإنذار المبكر، قائم على المشاركة، جودة البيئة، تنفيذ الإجراءات البيئية)، من سيقوم به، وكيف، وما هي كلفته، وما هي المدخلات الأخرى (الموظفون، التدريب، نظم المعلومات الجغرافية، المعدات الميدانية و/أو المخبرية، ترتيبات الإشراف)، حسب الاقتضاء.

الذيول

- تشكيلة بعثة تقدير الأثر البيئي والاجتماعي – من أفراد ومنظمات.
- المراجع – المواد المكتوبة المستخدمة في إعداد الدراسة. وتغيير هذه القائمة مهم جداً نظراً للكم الهائل من الوثائق غير المنشورة التي كثيراً ما تستخدم.
- سجل المشاورات – يجب إدراج سجل المشاورات التي أجريت للحصول على وجهات نظر قائمة على العلم بشأن السكان المتأثرين والمنظمات غير الحكومية المحلية. ويجب أن يحدد السجل الوسائل الأخرى غير المشاورات التي استخدمت في الحصول على آراء المجموعات المتأثرة والمنظمات غير الحكومية المحلية. (إدراج قائمة بأفراد المجتمع المحلي والمنظمات الذين تم استشارتهم).

الملحق 1-4 نموذج الاختصاصات لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي (على أن يتم تكييفها بناءً على مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي)

1 – يظهر الإطار 6 أدناه نموذج لاختصاصات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي.

الإطار 6 – نموذج لاختصاصات تقدير الأثر البيئي والاجتماعي

المقدمة والمعلومات الأساسية

المقدمة. يجب أن يشير هذا القسم، استناداً إلى مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي، إلى الغرض من الاختصاصات، ويحدّد المشروع الإنمائي المقرر تقييمه، ويوضّح ترتيبات التنفيذ المتعلقة بالتقييم البيئي.

المعلومات الأساسية. وستشمل المعلومات الأساسية الملائمة المقدمة للأطراف التي قد تجري التقييم البيئي، سواء كانوا من الخبراء الاستشاريين أو الوكالات الحكومية، وصفاً موجزاً للمكونات الرئيسية للمشروع المقترح، وبيان الحاجة إليه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والوكالة المنفّذة، ووصفاً موجزاً لتاريخه (بما يشمل البدائل المدروسة)، ووضعه الحالي وجدوله الزمني، وتعريفا لأية مشروعات مرتبطة به. وإن كان في المنطقة مشروعات جارية أو مقررة أخرى يمكنها أن تنافسه على الموارد نفسها، فلا بدّ من الإشارة إليها هنا.

الأهداف، والتنظيم، والدراسة. سيوجز هذا القسم النطاق العام للتقدير البيئي والاجتماعي وسيناقش توقيته من حيث إعداد المشروع وتصميمه وتنفيذه.

متطلبات التقدير البيئي والاجتماعي. يجب أن تشير هذه الفقرة إلى أية تشريعات أو مبادئ توجيهية/ستحكم سير التقييم أو تحدّد مستوى تقريره. وهي قد تشمل كل الأمور التالية أو بعضها:

إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق

التشريعات و/أو القوانين القطرية أو الإقليمية والجهوية والبلدية المتعلقة بالتقييم البيئي

الاستعراضات وعمليات تقييم الأثر

تشريعات التقدير البيئي والاجتماعي التابعة لأي من الجهات المشاركة في تمويل المشروع

منطقة الدراسة. بيان حدود منطقة دراسة للتقييم (مثل مستجمعات المياه، ومناطق الزراعة الإيكولوجية) وأية مناطق محاذية أو نائية ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

نطاق العمل

في بعض الحالات، ستُعرف المهام التي سيضطلع بها أحد الخبراء الاستشاريين بما يكفي من اليقين وستحدّد بالكامل في الاختصاصات. وفي حالات أخرى، سيلزم التخفيف من وطأة نقص المعلومات أو إجراء دراسات ميدانية متخصصة أو أنشطة نموذجية من أجل تقييم الأثر، وسيُطلب من الخبير الاستشاري تحديد المهام المعينة بمزيد من التفصيل لاستعراض الوكالة المتعاقدة والموافقة. وتعدّ المهمة رقم 4 أدناه مثالاً على الحالة الأخيرة.

المهمة 1– وصف المشروع المقترح. قدّم وصفاً موجزاً للأجزاء ذات الصلة من المشروع، باستخدام الخرائط (بالمقياس المناسب) حيثما اقتضت الضرورة ذلك.

المهمة 2– وصف البيئة. قم بجمع وتقييم وعرض البيانات الأساسية عن الخصائص البيئية والاجتماعية ذات الصلة بمنطقة الدراسة. أدرج المعلومات المتعلقة بأية تغييرات متوقعة قبل بدء المشروع. (أدرج البيانات ذات الصلة فقط).

- البيئة المادية؛ الوضع الجيولوجي؛ التضاريس؛ أنواع التربة؛ تدهور الأراضي/التصحر؛ أحوال المناخ المتوقعة وآثارها؛ والوضع الهيدرولوجي للمياه السطحية والجوفية؛ المعايير المتعلقة بالسواحل والمحيطات؛ تلوث الهواء والماء الموجود؛ جودة المياه التي يتم تلقيها.
- البيئة البيولوجية:النباتات والحيوانات؛ الأنواع النادرة والمهددة؛ الموائل الحساسة، بما فيها المتنزهات الطبيعية، والمحميات، والمواقع الطبيعة الهامة وغيرها؛ والأنواع ذات الأهمية؛ لسبل معيشة المجتمعات المحلية.
- البيئة الاجتماعية والثقافية (الراهنة والمتوقعة حسب الاقتضاء)؛ السكان؛ استخدام الأراضي؛ الأنشطة الإنمائية المقررة؛ تركيبة المجتمع المحلي؛ قدرات التكيف والقدرات التقنية؛ العمالة؛ توزيع الدخل والسلع والخدمات؛ الاستجمام؛ الصحة العامة؛ استخدام الأعشاب الطبيعية والمعارف الطبية للسكان الأصليين؛ الممتلكات الثقافية؛ حالة المعارف التقنية الأصلية لأبناء القبائل؛ العادات والتطلعات وأنماط السلوك التقليدية، مستوى الدعم البيئي لدى المجتمع المحلي بشأن قضايا الفقر والبيئة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ والتصحّر، ومدى اعتماد المجتمع المحلي على الموارد الطبيعية المحلية في سبل معيشته.

المهمة 3- الاعتبارات التشريعية والقانونية. بيّن المشروعات والتقارير ذات الصلة التي تحكم جودة البيئة، والصحة والسلامة، وحماية المناطق الحساسة، وحماية الأنواع المهددة، واختيار المواقع، ومراقبة استخدام الأراضي، وغير ذلك، على المستوى الدولي والإقليمي والقطري والمحلي (يجب أن تحدّد الاختصاصات التشريعات والمعايير المطلوبة وتطلب من الخبير الاستشاري الاستفسار عن غيرها). وحيثما تكون المعايير البيئية غير كافية، ينبغي تقديم توصيات بشأن تحديثها.

المهمة 4- تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع المقترح. في هذا التحليل، ميِّز بين الآثار الهامة الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، والفورية وعلى المدى الطويل. حدّد الآثار التي لا يمكن تفاديها أو لا يمكن الرجوع عنها. وحيثما أمكن، قدّم وصفاً كمياً للآثار، من حيث تكاليفها ومنافعها البيئية والاجتماعية وحدّد أسلوب التقدير المتبع. عيّن القيمة الاقتصادية حيثما تسنى ذلك. بيّن خصائص البيانات المتاحة من حيث جودتها ومداها، مع الإشارة إلى أوجه النقص الهامة في المعلومات وأوجه عدم اليقين المرتبطة بتوقعات الأثر. (هل ستتمخّض التدخلات عن تغييرات في الوصول إلى الموارد الطبيعية؟). إن أمكن، قدّم الاختصاصات لدراستها والحصول على المعلومات الناقصة. أعط اهتماماً خاصاً بالآثار على سبل معيشة المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما الفقراء المهمشين.

المهمة 5- تحليل البدائل للمشروع المقترح. بيّن البدائل التي دُرست أثناء وضع المشروع المقترح وحدّد البدائل الأخرى التي من شأنها أن تحقّق الأهداف نفسها. يمتد مفهوم البدائل ليشمل اختيار الموقع، والتصميم، واختيار التكنولوجيا، وإجراءات التنفيذ. قارن بين البدائل من حيث آثارها البيئية والاجتماعية المتوقعة، والتكاليف الرأسمالية المتكررة المترتبة عليها، ومدى تلاؤمها مع الظروف المحلية؛ ومتطلباتها من حيث المؤسسات والتدريب والرصد. ولدى وصف الآثار، حدّد أيها التي لا يمكن الرجوع عنها أو تجنّبها وأيّها التي يمكن تخفيف أثرها. وبالقدر المستطاع، حدّد كمياً تكاليف كل بديل ومنافعه، مع إدراج التكاليف المقدّرة لإجراءات التخفيف المرتبطة به. اذكر البديل لعدم إنشاء المشروع، لبيان الظروف البيئية بدونه.

المهمة 6- وضع توصيات لتعديل تقييم المشروع. قدّم توصيات بالإجراءات المجدية والفعّالة من حيث التكلفة لمنع الآثار السلبية الهامة أو الحدّ منها بمستويات مقبولة. قدّم توصية بإجراء بالمشتريات المراعية للبيئة. قدّر الآثار والتكاليف المترتبة على هذه الإجراءات، وعلى المتطلبات المؤسسية والتدريبية لتنفيذها. ابحث مسألة تعويض الأطراف المتضررة من الآثار التي لا يمكن التخفيف منها. قم بإعداد خطة التنفيذ.

المهمة 7- وضع خطة الإدارة البيئية

المهمة 7-1 تحديد الاحتياجات المؤسسية لتنفيذ توصيات التقدير البيئي والاجتماعي. استعراض السلطات والقدرات الموجودة لدى المؤسسات المحلية والجهوية/الإقليمية والقطرية لتنفيذ المشروع والتعديلات المقترحة عليه، وقدّم توصيات بالخطوات اللازمة لتعزيزها أو توسيعها كي يتسنى تنفيذ خطط الإدارة والرصد في التقديرات البيئية والاجتماعية تنفيذاً فعّالاً يمكن أن يشمل التوصيات والتشريعات والقوانين الجديدة، والوكالات الجديدة أو وظائفها، الترتيبات المتعددة القطاعات، والإجراءات الإدارية والتعليم البيئي، والتوظيف، والتدريب في مجال التشغيل، والصيانة، والمَيْزنة، والدعم المالي. اذكر بوضوح المسؤوليات، ومتطلبات التوظيف والتدريب. بيّن التكاليف والفوائد الكلية للتعديلات المقترحة على تصميم المشروع.

المهمة 7-2 وضع خطة إدارة تخفيف الأثر البيئي. حدّد التدابير الوقائية و/أو إجراءات التخفيف الموصى بها لإزالة الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة للبرنامج أو المشروع، أو الحد منها أو تخفيفها، إضافةً إلى تحديد المسؤول عن تنفيذ هذه التدابير أو الإجراءات، وكم ستكون كلفتها، وغير ذلك.

المهمة 7-3 وضع خطط للرصد. تم إعداد خطة تفصيلية لرصد تنفيذ إجراءات التخفيف وآثار المشروع خلال إنشائه وتشغيله. أدرج في الخطة تقديراً للتكاليف الرأسمالية والتشغيلية ووصفاً للمدخلات الأخرى (مثل التدريب والتعزيز المؤسسي) اللازمة للقيام به. ينبغي وضع أحكام بشأن التعويض في حالة تمخّض المشروع أو أحد مكوناته عن آثار سلبية. أدرج أيضاً المؤشرات المتعلقة بالفقر والبيئة.

المهمة 8- المساعدة في التنسيق بين الوكالات ومشاركة الجمهور والمنظمات غير الحكومية. ساعد في تنسيق التقدير البيئي والاجتماعي مع الوكالات الحكومية، وفي الحصول على آراء المنظمات غير الحكومية المحلية والمجموعات المتأثرة (خاصة الفقراء المهمشين)، وفي الحفاظ على سجلات الاجتماعات وغيرها من الأنشطة، والاتصالات، والتعليقات، وتنظيمها.

التقرير

يجب أن يكون تقرير/بيان التقدير البيئي والاجتماعي مقتضباً ومقتصراً على القضايا البيئية والاجتماعية الهامة، على أن يشمل ذلك القضايا الناشئة. ينبغي أن يركز النص الأساسي على الاستنتاجات والخلاصات والتدابير الموصى بها، على أن يُدعَّم بإيجاز عن البيانات المجمَّعة والإشارة إلى أية مراجع مستخدمة في تفسير هذه البيانات. الوثائق غير المنشورة المستخدمة في التقييم لا يمكن أن تتاح بيسر ويجب تجميعها في أحد الذيول.

التفاصيل العملية

تشكيلة البعثة. بيّن المختصين المطلوبين والمهام المحددة لكل عضو من أعضاء الفريق.

الجدول الزمني. اذكر تواريخ استعراضات التقدّم المحرز، والتقارير المرحلية والنهائية، والأحداث الهامة الأخرى.

المعلومات الأخرى. أدرج هنا قوائم مصادر البيانات، والتقارير والدراسات بشأن المعلومات الأساسية عن المشروع، والمطبوعات ذات الصلة، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي توجيه انتباه الخبير الاستشاري إليها.

مخطط تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي. يجب أن يتبع التقرير المخطط التالي:

1 – موجز تنفيذي
2 – مقدمة
3 – الإطار السياساتي والقانوني والإداري
4 – وصف المشروع المقترح
5 – وصف البيئة
6 – الآثار البيئية والاجتماعية الهامة
7 – تحليل البدائل
8 – خطة الإدارة البيئية
9 – خطة إدارة تخفيف الأثر البيئي
10 – خطة الرصد
11 مشاركة الوكالات والجمهور والمنظمات غير الحكومية
12 – قائمة المراجع والمشاورات
13 – الذيول
14 – قائمة بأعضاء بعثة التقدير البيئي والاجتماعي
15 – سجلات الاتصال فيما بين الوكالات والجمهور والمنظمات غير الحكومية
16 – متابعة القضايا الناشئة
17 – البيانات والوثائق المرجعية غير المنشورة

الملحق 1 – 5

الاستعراض التقني لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي

1 – يجب أن تقوم شعبة المشورة التقنية باستعراض مدى كفاية تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي، وأن تبحث على وجه التحديد الأسئلة الواردة في الإطار 7 أدناه.

الإطار 7 – أسئلة للاستعراض التقني لتقدير الأثر البيئي والاجتماعي

- هل يلبي تقرير تقدير الأثر البيئي والاجتماعي متطلبات الاختصاصات الأصلية على النحو المحدّد في مذكرة الاستعراض البيئي والاجتماعي؟
- هل الموجز التنفيذي كافٍ ويشير بوضوح إلى التوصيات؟ قد لا يقرأ صانعو القرار إلاّ الموجز، لذا يجب أن يعرض الآثار الهامة (مرتبةً بحسب أهميتها)، مع إيضاح الآثار التي لا يمكن تفاديها أو لا يمكن الرجوع عنها؛ والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف منها؛ والتأثير التراكمي للآثار، ومتطلبات الرصد والإشراف.
- هل وصف مخطط المشروع كامل، فيما يخص الجوانب التي يمكن أن تؤثر على الإدارة البيئية للموارد الطبيعية وسبل معيشة فقراء الريف؟
- هل تعالج العلاقة المتلازمة بين الفقر والبيئة بما فيه الكفاية؟ هل تمّ تغطية مسألة الهشاشة بما فيه الكفاية؟
- هل هناك وصف للبدائل وهل قُدّرت تكاليفها بصورة ملائمة؟
- هل القسم المكرّس للدراسة الأساسية في التقرير الرئيسي موجز ومفيد للقراء غير المتخصصين في المجالات العلمية المشمولة؟ هل يقدّم القسم صورة عامة عن الظروف والاتجاهات الحالية (بما في ذلك توقعات تغير المناخ)، وهل يشمل الأنشطة الإنمائية الجارية والمقترحة في منطقة المشروع؟ هل يقدّم تعليقات بشأن جودة البيانات ودرجة كمال قاعدة البيانات؟ هل الدراسة الأساسية كافية لصنع القرار؟
- هل هناك بحث للاحتمالية في القسم الذي يتم فيه توقع الآثار وتقييمها؟ هل تذكر آثار محتملة كانت متوقعة مسبقا ولكنها غير موجودة؟ أيوجد مبرر كافٍ لعدم إخضاع الموضوعات لمزيد من البحث؟
- هل تعمل تدابير التخفيف على مراقبة الآثار الضارة للمشروعات وزيادة منافعها؟ هل حددت الترتيبات المؤسسية لتنفيذ التدابير المحددة؟ هل رصدت في قوائم التكلفة ميزانيات كافية لجميع توصيات التقرير؟
- لدى وصف برامج الرصد، هل شُملت أسباب أنشطة الرصد وتكاليفها؟ هل هناك وصف للترتيبات المؤسسية للقيام بالعمل، وتقييم النتائج، والشروع بأي إجراء ضروري للحدّ من الآثار الضارة التي يكشف عنها الرصد؟ هل أُدرجت الإجراءات التعويضية؟
- هل مقترحات التعزيز المؤسسي والتدريب كافية؟
- هل هناك وثائق بشأن مشاركة المجتمع المحلي (ولا سيما الفقراء المهمشين) بما في ذلك لمحة عامة عن القضايا المثارة وتنظيمها؟
- هل تم تلبية المتطلبات المتعلقة بالمشاركة في عملية المشاورات (خاصةً من قبل فقراء الريف، والسكان الأصليين والنساء) وغيرها من المتطلبات القانونية؟
- هل تمتثل التوصيات لمبادئ الصندوق وقيمه؟
- حيثما تُستخدم البيانات، ودراسات التخطيط، والتقديرات البيئية الأخرى، والوثائق العلمية وغيرها، كمصادر معلومات، هل تذكر المراجع وتعرّف المصطلحات التقنية حيثما وردت؟

الفصل الثاني – التقدير البيئي الاستراتيجي

ألف – مقدمة

1 – خلال العقد الماضي، قام العديد من وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، إضافةً إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على نحو متزايد بتشجيع استخدام التقديرات البيئية الاستراتيجية لاستكمال تقدير الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات[23]. ويمكن تعريف التقدير البيئي الاستراتيجي بأنه "*مجموعة من النهج التحليلية والتشاركية الهادفة إلى دمج الاعتبارات البيئية في السياسات والخطط والبرامج وتقييم ترابطها مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) 2006". ويروّج التقدير البيئي الاستراتيجي لنهج أكثر استدامةً وتكاملاً في السياسات والخطط والبرامج القطاعية والأوسع من خلال تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المتصاعدة للمشروعات مع أخذ عدة خيارات إنمائية للحد من المخاطر البيئية وترويج نتائج التنمية المستدامة.

2 – سيكون اعتماد التقدير البيئي الاستراتيجي ملائماً بصورة خاصة لتعزيز جودة برامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وتوجيه الحوار بشأن السياسات مع البلدان المقترضة. وسيضمن تنفيذ التقدير البيئي الاستراتيجي: (1) دمج أولويات التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في عمليات صنع القرار في المستوى القطري الاستراتيجي (برامج الفرص الإستراتيجية القطرية)؛ (2) تحديد الآثار المحتملة غير المتوقعة والفرص الجديدة في مراحل مبكرة من السياسات والخطط والبرامج، بدلاً من تحديدها في وقت متأخر خلال العملية حينما تصبح الخيارات محدودة؛ (3) منع الأخطاء المكلفة من خلال تحديد خيارات التنمية غير المستدامة في مراحل مبكرة من عملية صنع القرار، بما يعزز من فعالية صنع القرار، التي يدعمها الصندوق؛ (4) وضع أطر سياسات تمكينية تستجيب لاحتياجات السكان الريفيين الفقراء من خلال تركيز عملية التقدير البيئي الاستراتيجي على تعزيز مشاركة الجمهور في عملية صنع القرار.

3 – من خلال تنفيذ التقدير البيئي الاستراتيجي، سيضمن الصندوق زيادة اتساق نهجه في التقييم البيئي مع نهج الجهات الدولية المقدمة للمعونة، كما دعا إليه إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والذي ينص صراحة على أن "*تلتزم الوكالات الإنمائية والبلدان الشريكة سوياً... بتعزيز تطبيق تقديرات الأثر البيئي، وتوطيد الإجراءات المشتركة للمشروعات، بما في ذلك المشاورات مع أصحاب المصلحة؛ ووضع وتطبيق نهج مشتركة "للتقديرات البيئية الإستراتيجية" على المستويين القطاعي والقطري*".

4 – بوجه عام، يتحدد نوع التقدير البيئي الاستراتيجي من خلال القضايا والأولويات والاحتياجات المحددة في وضع معين. ويبين الجدول 5 أدناه المبادئ الأساسية للتقدير البيئي الاستراتيجي. ويمكن تقسيم التقديرات البيئية الإستراتيجية إلى عمليات "قائمة بذاتها" تركز على تحديد وتقييم الآثار البيئية لسياسات وخطط وبرامج معينة أو يمكن دمجها في عمليات التخطيط ووضع السياسات وصنع القرار، وفي هذا السياق، يلزم أن يرتبط التقدير البيئي الاستراتيجي مع النهج الأخرى لتقدير السياسات والبرامج الإنمائية، وأن يعززها حيثما أمكن. وهذه النهج الثلاثة هي: (1) تحليل الفقر والأثر الاجتماعي؛ (2) تحليل المخاطر؛ (3) التحليل البيئي القطري.

[23] وهي تُعتبر أكثر فعالية في معالجة التهديدات والفرص البيئية في مشروعات محدّدة.

5 - وتتكيف عملية التقدير البيئي الاستراتيجي مع الظروف القائمة (العوامل القانونية، والإجرائية، والمؤسسية، والسياسية، وغيرها) والاحتياجات إلى تطبيقها. ويمكن تطبيقها بطرق مختلفة لتتناسب مع الاحتياجات الخاصة، إذ أنها:

(1) تركز على الآثار البيئية بينما تدمج العمليات الأخرى الأبعاد الثلاثة للاستدامة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية؛

(2) تطبق على السياسات والخطط والبرامج القائمة أو تقدّم لها مدخلات لتعالج الأبعاد البيئية بصورة فعالة؛

(3) بوصفها نشاطاً يستند إلى النتائج (كتقرير مثلاً)، وهو ما يعتبر نهجاً عملياً بصورة أكبر ويقدّم شيئاً ملموساً لجميع أصحاب المصلحة ليعملوا به ويقدم المدخلات أيضاً أو يرصد عملية متواصلة تدمج ضمن صنع القرار وتعزز القدرات المؤسسية؛

(4) يشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة أو مقتصرة على تحليل قطاع معين أو سياسة معينة.

الجدول 5

المبادئ الأساسية للتقدير البيئي الاستراتيجي

للمساعدة في تحسين الحوار بشأن السياسات، وجودة برامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وصنع القرار، يجب على التقدير البيئي الاستراتيجي أن:

- يحدد أهدافاً واضحة؛
- يدمج مع هياكل السياسات والتخطيط القائمة؛
- يكون مرناً ومتكرراً ومتكيفاً مع السياق؛
- يحلل الآثار والمخاطر المحتملة للسياسات والخطط والبرامج المفترضة وبدائلها، على أساس إطار لأهداف الاستدامة ومبادئها ومعاييرها؛
- يحدد الفرص والقيود البيئية الأخرى؛
- يعالج الروابط والمبادلات بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- يشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين خاصة المجتمعات المحلية الريفية حيثما أمكن، ويشجع على مشاركة الجمهور (مع ضرورة إيداء اهتمام خاص لمشاركة النساء، وكبار السن، والمجموعات المهمشة، والسكان الأصليين)؛
- يشمل نظاماً فعالاً لضمان الجودة، ويفضل أن يكون مستقلاً؛
- يتسم بالشفافية طوال العملية، ويبلغ عن النتائج؛
- يكون فعالا من حيث التكلفة؛
- يبرر بصراحة الخيارات المنفصلة المحددة والقبول بالمبادرات الهامة؛
- يشمل نظاماً فعالاً لضمان الجودة ورصد نتائج السياسات والخطط والبرامج بعد الإنجاز؛
- يقوم ببناء القدرات في مجال إجراء التقدير البيئي الاستراتيجي واستخدامه.

(المصدر: مقتبس بتصرف من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2006).

6 - يمكن أن يساعد اعتماد التقدير البيئي الاستراتيجي في تعزيز دمج القضايا البيئية (والاجتماعية والاقتصادية) في أطر الحد من الفقر والبرامج والاستراتيجيات القطرية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإسهام في الوقت نفسه في الحد من الفقر (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية) وتحقيق الاستدامة البيئية (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية). كما أنّ تنفيذه سيمكّن من تحديد الأهداف التراكمية والواسعة النطاق لمختلف الاستراتيجيات أو السياسات والخطط والبرامج المقترحة على المستوى القطري.

7 - يستند نهج التقدير البيئي والإستراتيجي التالي إلى الخبرات العلمية والممارسات الجيدة الوطيدة ويشير إلى طرق دعم تطبيق هذا التقدير في صياغة وتقدير سياسات الصندوق وخططه وبرامجه.

باء – التقدير البيئي الاستراتيجي في عمليات الصندوق

8 - يقوم الصندوق على نحو متزايد بتحويل دعمه نحو استثمارات جديدة للتعاون الإنمائي مثل إصلاح السياسات والدعم القطاعي الشامل.

9 - يوجد للتقدير البيئي الاستراتيجي دورٌ واضح في وضع برامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في الصندوق.

10 - ينبغي اعتماد التقدير البيئي الاستراتيجي بصورة منظمة في الصندوق من أجل معالجة:

(أ) الاستدامة البيئية واستيعاب العوامل الخارجية؛
(ب) القضايا العالمية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف مثل التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ؛
(ج) السياسات القطاعية للمساعدة في اختيار المشروعات وتحسين التحاليل الاقتصادية للتكاليف والفوائد.

11 - يبين الجدول 6 أدناه السمات الرئيسية لكيفية إجراء التقدير البيئي الاستراتيجي ضمن عمل الصندوق. وكلما بدأ التقدير في وقت مبكر من عملية وضع وثائق السياسات، كان أكثر فعاليةً.

الجدول 6

السمات الأساسية للتقدير البيئي الاستراتيجي الذي يجريه الصندوق لسياساته وخططه وبرامجه

من يقوم به؟	▪ فريق إدارة البرنامج القطري بدعم من كبير المستشارين التقنيين في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.
الأهداف	▪ رفع قيمة وتعميم الاعتبارات البيئية في برامج الفرص الاستراتيجية المستندة إلى النتائج لصنع القرار الاستراتيجي بغية تحديد الفرص وإدارة القيود من أجل عمليات إنمائية فعالة.
مقاييس النجاح	▪ دمج القضايا البيئية على نحو منتظم ضمن برامج الفرص الاستراتيجية المستندة إلى النتائج.
مستويات الجهد والتكاليف	▪ لا تتباين تبعا للقدرات القطرية في مجال المعلومات والتحليل.
العملية / الخطوات/المدخلات	▪ تحديد وتحليل القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة، وما يقابلها من فرص ايجابية وجوانب سلبية، والجوانب المؤسسية، والتوصيات والمقترحات بوصفها مدخلات لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج واستراتيجيات الصندوق لتحديد فجوات المعلومات.
	▪ إجراء تحليل شامل لأصحاب المصلحة ووضع آليات لضمان أنهم (ولاسيما المجموعات المعرضة) يشاركون بالكامل في عملية المشاورات.

▪ تقدير المعرفة في مجال التقدير البيئي الاستراتيجي وتطبيقه داخل البلد المعني. وزيادة الوعي بشأنه لدى موظفي الحكومة الرفيعي المستوى بمن فيهم الوزراء. وإشراك أصحاب المصلحة حسب الاقتصاد. وطلب المعلومات و/أو التعليقات من الحكومة والشركاء الرئيسيين على المستوى القطري (الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،..... الخ)، وإجراء دراسات تتعلق بمدى أو نطاق السياسات أو الخطط أو البرامج قيد البحث.
▪ تقديم معلومات لتبحث من خلال النوافذ الملائمة في عمليات الموافقة لدى الجهة المانحة.
▪ تحديد مؤشرات لقياس التقدم المحرز وتحديد المسؤوليات كجزء من نظام إدارة النتائج والأثر ونظام الرصد القطري.
▪ رصد الميزانية اللازمة لتحقيق المسؤوليات المعنية.
▪ استعراض المنتج النهائي / والسياسات والخطط والبرامج/والاستراتيجية لتحديد مستوى دمج التوصيات البيئية.
▪ رصد النتائج البيئية على المدى الطويل لتحسين الدعم الذي يقدمه الصندوق في المستقبل.

(المصدر: مقتبس بتصرف من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

جيم – خطوات التقدير البيئي الاستراتيجي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج

12 – يمكن بوجه عام تحديد الخطوات التالية للتقدير البيئي الاستراتيجي في كل برنامج من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (انظر الشكل 3 أدناه):

(أ) التحديد الأولي لخيارات الخطط والبرامج.

(ب) مسح التقدير البيئي الاستراتيجي – تشير هذه المرحلة إلى قرار القيام بتقييم بيئي استراتيجي. والمسح إحدى الخطوات الأولية من التقييم، ويجرى للبت فيما إذا كان من المناسب إجراء التقدير البيئي الاستراتيجي للسياسات والخطط والبرامج المعنية في المنطقة قيد البحث. لذا يتمثل أحد الأجزاء المهمة من المسح في تحديد أهداف واضحة للتقدير البيئي الاستراتيجي وتحديد ما هو دوره. وتعتبر التقديرات البيئية الاستراتيجية ضرورية في جميع السياسات والخطط والبرامج التي من المرجح أن تتمخض، عند تنفيذها، عن آثار سلبية هامة على البيئة. وخلال مرحلة المسح، ينبغي إجراء **تحليل شامل لأصحاب المصلحة** لتحديد من منهم يجب أن يشارك، ووضع استراتيجية اتصال مناسبة لضمان مشاركة الجمهور في هذه العملية. وينبغي تحديداً بذل جهود لضمان مشاركة أصحاب المصلحة الأكثر تعرضاً لمخاطر تدهور البيئة، وهم عادةً الفئات الفقيرة والضعيفة ضمن المجتمعات المحلية (أي النساء، وكبار السن، والسكان الأصليون، والأقليات العرقية، وغيرهم).

(ج) تحديد نطاق التقدير البيئي الاستراتيجي – يشير إلى تحديد وتوضيح القضايا التي ستبحث في التقييم. وفي هذه المرحلة يلزم أن ينخرط التقييم بنشاط مع أصحاب المصلحة المعينين، وذلك لضمان أن تُحدّد القضايا ذات الصلة المرتبطة بالسياسات والخطط والبرامج المقترحة وأن تعالَج في دراسة التقدير البيئي الاستراتيجي. ويجب أن يشمل ذلك عرضاً مفصلاً للخيارات البديلة كجزء من عملية تحديد النطاق لتقييم مزايا البدائل المختلفة وعيوبها.

(د) تقرير التقدير البيئي الاستراتيجي – يتألف **تقرير التقدير البيئي الاستراتيجي** من عدة مراحل. فالتقرير البيئي الأساسي الأولي يوفر فهماً معمقاً للنظم البيئية والاجتماعية الاقتصادية التي قد تتأثر بالسياسات والخطط والبرامج المقترحة. ثم ينبغي عليه أن يحدّد ويقيّم الآثار البيئية المحتملة لتنفيذ بدائل السياسات والخطط والبرامج قيد البحث، بغية اقتراح تدابير للتخفيف من آثارها السلبية وزيادة آثارها الإيجابية على البيئة. وينبغي أن تُقدم نتائج التقييم من خلال **تقرير التقدير البيئي الاستراتيجي** الموجز (البيانات البيئية الأساسية، وتقييم الآثار، والمؤشرات المتعلقة بالاستدامة والبيئة، وغير ذلك)، بما يشمل موجزاً مقتضباً ذا طابع غير تقني لتسهيل تبادل النتائج مع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضاً توصيات بشأن تنفيذ البدائل المفضلة والمحسنة، ومؤشرات الرصد والتقييم بشأن النتائج المنشودة. وبعد الانتهاء من إعداد المسودة الأولية للتقرير، ينبغي أن يستعرضها خبراء خارجيون وأن تكون متاحة للجمهور العام لفترة من الزمن. ولا بد في هذه الحالة من اتخاذ إجراءات لضمان تبادل المعلومات مع المجتمعات المحلية المهمشة وإدراج تعقيباتهم في تقرير التقدير البيئي الاستراتيجي النهائي.

(ه) مشاركة الجمهور العام – تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بصورة فعالة ومستمرة عنصراً أساسياً في أي عملية للتقدير البيئي الاستراتيجي. وستكفل مشاركة الجمهور العام بصورة مجدية أن تُدرج معارف أصحاب المصلحة ومخاوفهم في التقدير البيئي الاستراتيجي، وأنّ ثمة توافقا عاما في الآراء بشأن الإجراءات وتدابير التخفيف المقترحة. ولذا، سيكون من الضروري إيلاء اهتمام خاص لفهم علاقات القوة بين مختلف أصحاب المصلحة وتحديد الآليات التي يلزم إنشاؤها لضمان مشاركة المجموعات المهمشة المعنية. ويجب أن تكون مشاركة الجمهور العام عملية مستمرة طوال مرحلة التصميم وجزءاً أساسياً من مشاورات وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.

(و) الرصد والتقييم – ينبغي وضع آليات الرصد والتقييم لمعرفة ما إذا كان قد تم تحقيق أهداف التقدير البيئي الاستراتيجي والتوصيات الواردة في التقرير. وقد يلزم وضع أساليب ومؤشرات على أساس كل حالة على حدة، على أن تكون متوائمة مع نظام إدارة النتائج والأثر. وينبغي أن يُسترشد بنتائج تقييم البرامج القطرية في تنقيح أو وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والسياسات الجديدة.

الشكل 3

خطوات التقدير البيئي الاستراتيجي في وضع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية

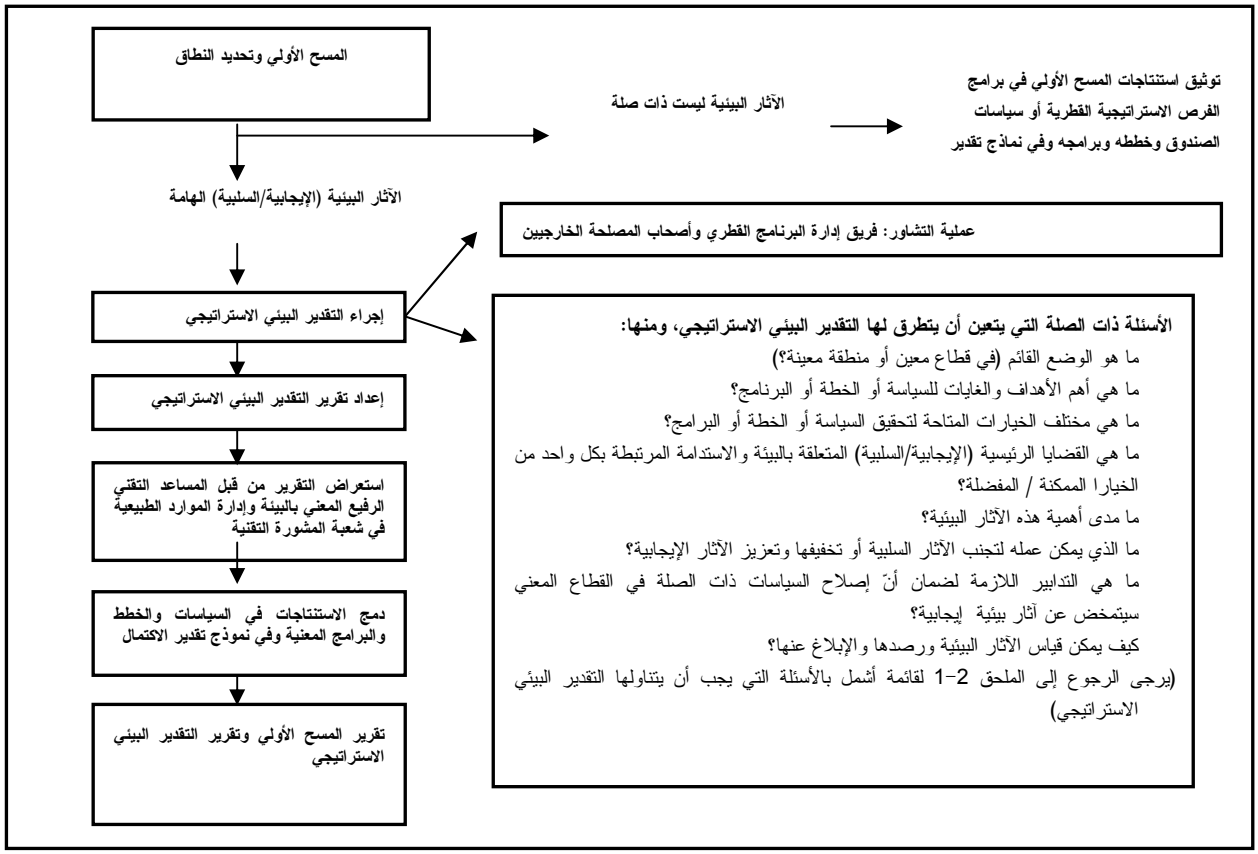

(مقتبس بتصرف من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، 2004).

13 - عند إجراء التقدير البيئي الاستراتيجي على المستوى القطري أو الإقليمي، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى تقييم مدى الوعي بهذا التقييم وتطبيقه داخل البلد، وزيادة الوعي به لدى الوزراء وعلى مستوى مقار الوزارات الحكومية (من خلال حلقات العمل على سبيل المثال). والخطوة الهامة الأخرى هي تحديد المبادرات المماثلة التي تقوم بها الوكالات الإنمائية الأخرى لزيادة التآزر. على سبيل المثال، يمكن أن يمثل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية[24] نقطة انطلاق للقيام بالتقديرات البيئية الاستراتيجية لمبادرات قطاعية فردية محددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج، وأن يتيح الفرصة للتعاون مع المبادرات الجارية في البلد المعني. ويعتبر التحليل البيئي القطري وتقييم الفقر والضعف القطري من بين مصادر المعلومات الرئيسية للتقدير البيئي الاستراتيجي على الصعيد القطري.

[24] تُدعم العمليات القطرية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال تقدير قطري مشترك يحلل الوضع الإنمائي ويحدد المواضيع الإنمائية الرئيسية.

الملحق 2-1

قائمة مراجعة عامة: أسئلة لجميع التقديرات البيئية الاستراتيجية

المبادئ والنطاق

- هل حُددت مبادئ ومعايير ومؤشرات كافية للتقدير البيئي الاستراتيجي؟
- هل حُدّد النطاق المكاني والزماني للتقييم تحديداً كافياً؟
- هل هناك حاجة أو فرصة للتنسيق بين الجهات المانحة في إجراء التقييم؟
- هل حُدِّدت ودُرست بدائل (للسياسات والخطط والبرامج المقترحة)؟

إشراك أصحاب المصلحة

- هل أتيحت لجميع أصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة في عملية التقدير البيئي الاستراتيجي وتحديد الآثار المحتملة والإجراءات الإدارية؟
- هل أخذت وجهات نظر المجتمع المدني، ولا سيما المجتمعات المحلية المتضررة، بالاعتبار؟ ماذا كان تأثيرهم على وضع السياسات والخطط والبرامج المقترحة؟ هل هناك ما يكفي من التعليم البيئي للجمهور العام؟ ما هو مستوى وعي الجمهور العام "بالتقدير البيئي الاستراتيجي"؟ (خاصة لدى المجتمعات الريفية)

الصلة بالاستراتيجيات والسياسات والخطط الأخرى

- هل استُعرضت جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط – على المستويين القطري والمحلي – (مثل استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، وخطط المقاطعات، واستعراضات النفقات الوطنية)، وهل السياسات والخطط والبرامج التي جرى تقييمها تدعم أهدافها وتتسق معها؟ هل أخذت أي نزاعات في الاعتبار لدى تصميم المقترح؟

الأسئلة العامة والقرارات والأنشطة

- كيف يمكن وضع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بصورة استباقية في صميم البرامج والمشروعات المقترحة؟
- ما هي الفرص المتاحة لدعم البيئة وإدارة الموارد الطبيعية؟
- ما الذي تفعله الوكالات الإنمائية الأخرى لتعزيز البيئة وإدارة الموارد الطبيعية؟
- إذا كانت النهج القطاعية الشاملة أو غيرها من أشكال التمويل الموحّد مشمولة، هل هناك حاجة لتحليلات أو مبادرات تكميلية لتقليل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة؟

الروابط/الآثار

- ما هي أهم المشاكل والفرص البيئية وما علاقتها بالفقر الريفي؟ كيف يُتوقع أن يؤثر تغير المناخ على ذلك؟
- ما هي الروابط بين البيئة والتنمية وغيرها من المواضيع الهامة مثل الصحة العامة (بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والتعليم، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحيازة الأراضي، والتمايز بين الجنسين، والصراعات، والضعف؟
- ما أهمية البيئة للنمو المناصر للفقراء، والتنمية الاقتصادية المستدامة بيئياً، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟
- ما هي التزامات البلد الشريك25 تجاه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذها الفعلي؟
- كيف تُعالج الشواغل البيئية الرئيسية في استراتيجيات البلد الشريك، مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والسياسات التجارية، والاستراتيجيات القطاعية، وكيف تنعكس على الميزانية الوطنية؟

الآثار

- هل تم توقع وتحليل الآثار المحتملة، المباشرة وغير المباشرة، السلبية و/أو الإيجابية التراكمية (القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛ البيئية والاجتماعية) للسياسات والخطط والبرامج المقترحة؟
- هل تم تحديد العوامل البيئية الخارجية ذات الصلة واستيعابها؟
- هل حُدِّدت وأُدرجت التدابير الخاصة المناسبة لمواجهة تلك العوامل والتخفيف منها؟ وكخيار بديل، هل ذكر بوضوح كيف تعمل السياسات والبرامج القطرية الأخرى على التخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة؟
- مع مراعاة الاختلافات في علاقات القوة والضعف البيئي، من سيكون الفائزون والخاسرون في كل مسار من مسارات العمل؟
- هل هناك إمكانية لتعزيز الآثار الإيجابية؟ وهل تم تعزيز هذه الفرص؟
- هل تم استعراض جودة التقييم بصورة مستقلة؟

القدرة

- هل يوجد إطار مؤسسي لإدارة المخاطر والآثار البيئية الرئيسية، وإخفاق السياسات والمؤسسات البيئية؟

[25] خاصةً فيما يتعلق بتمكين المجتمع المحلي، والمشاركة المجتمعية في إدارة الموارد الطبيعية، إلخ.

- هل تم تقييم مستوى الوعي بالتقدير البيئي الاستراتيجي لدى موظفي الحكومة وغيرهم من أصحاب المصلحة؟ هل كان هناك محاولات لتوعية جميع المعنيين ومن ضمنهم الوزراء بالتقييم؟ هل توجد قدرات كافية لدى المؤسسات والوكالات، على الصعيدين القطري ودون القطري، لتنفيذ السياسات والخطط والبرامج المحددة (لتمكينها من تطبيق إطار الإدارة البيئية على العناصر الفرعية مثلاً)؛ ولتدير وتنظّم استخدام الموارد الطبيعية وتتولى المسؤولية عنها؟ كيف يمكن تعزيز هذه المؤسسات؟

الجوانب المتعلقة بالمؤسسات والتنفيذ

- ما هي القدرات المؤسسية على المستوى القطري لدمج البيئة في عمليات التخطيط؟
- ما هي آليات التنسيق بين الجهات المانحة المطبقة لضمان أن تكون البيئة جزءاً من تعاونها؟
- ما هي التحديات والفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ما يتعلق بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؟ ما هو مستوى وعيها بالتقدير البيئي الاستراتيجي؟

تأثير التقدير البيئي الاستراتيجي

- هل هناك نقاط محددة في عملية وضع السياسات والخطط والبرامج يمكن أن يكون للتقدير البيئي الاستراتيجي تأثير على اتخاذ القرار بشأنها؟

البيانات، والمعلومات، والرصد

- هل هناك عيوب وفجوات هامة في البيانات والمعلومات؟ وكيف يمكن سدها؟
- هل تم اقتراح إجراءات للرصد؟ هل هي واضحة وعملية ومرتبطة بالأهداف والمؤشرات المستخدمة في التقدير البيئي الاستراتيجي؟ هل المسؤوليات واضحة؟

(المصدر: مقتبس من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

الملحق 2-2

هيكل ومحتويات ممكنة لدراسة التقدير البيئي الاستراتيجي

هيكل التقرير	المعلومات التي ستُدرج
موجز غير تقني	▪ موجز عملية التقدير البيئي الاستراتيجي ▪ موجز للآثار الهامة المحتملة للسياسات والخطط والبرامج ▪ بيان الفرق بين الذي أحدثته العملية حتى تاريخه ▪ كيفية التعليق على التقرير
المنهجية المستخدمة	▪ النهج المعتمد في التقدير البيئي الاستراتيجي ▪ كيف تم زيادة وعي الجمهور بالتقدير البيئي الاستراتيجي (حلقات عمل، الخ) ▪ مع مَن جرى التشاور، ومتى ▪ الصعوبات التي واجهت جمع المعلومات أو إجراء التقييم
معلومات أساسية	▪ الغرض من التقدير البيئي الاستراتيجي ▪ أهداف السياسات والخطط والبرامج
أهداف التقدير البيئي الاستراتيجي وخطه الأساس وسياقه	▪ الروابط مع السياسات والخطط والبرامج الدولية والإقليمية والقطرية الأخرى، ومع الأهداف البيئية والاجتماعية ذات الصلة، بما في ذلك كيفية أخذها بعين الاعتبار ▪ وصف الخصائص الأساسية الحالية والمتوقعة في المستقبل ▪ القضايا والمشاكل البيئية والاجتماعية ▪ محدودية البيانات، والافتراضات، وغير ذلك ▪ أهداف التقدير البيئي الاستراتيجي وغاياته ومؤشراته
القضايا المتعلقة بالسياسات والخطط والبرامج وبدائلها	▪ البدائل الاستراتيجية الرئيسية المدروسة وكيف تم تحديدها ▪ المقارنة بين الآثار والبدائل البيئية الهامة ▪ كيف أُخذت القضايا البيئية بالاعتبار في اختيار أفضل البدائل الاستراتيجية ▪ البدائل الأخرى التي تم النظر فيها، ولماذا رُفضت ▪ أية تدابير تخفيف المقترحة
السياسات والخطط والبرامج	▪ الآثار البيئية والاجتماعية الهامة للسياسات والمقترحات ▪ كيف أُخذت المشاكل البيئية بالاعتبار في وضع السياسات والمقترحات ▪ تدابير التخفيف المقترحة (تعزيز المؤسسات، القضايا المتعلقة بالميزانية، وما إلى ذلك) ▪ أوجه عدم اليقين والمخاطر
التنفيذ	▪ روابط مع مستويات أخرى من الخطط والبرامج والمشروعات (التقدير البيئي والاجتماعي، ودورة تصميم المشروعات، وغير ذلك) ▪ مقترحات لآلية الرصد والتغذية المرتدة

(المصدر: مقتبس من مكتب نائب رئيس الوزراء في المملكة المتحدة، 2005).

مسرد بالمصطلحات

بيانات أساسية: بيانات تصف القضايا والأوضاع عند بدء التقدير البيئي الاستراتيجي، وتُستخدم كنقطة انطلاق لقياس الأثر والأداء وغير ذلك، وكمرجع هام للتقدير. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006)

التنوع البيولوجي: تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النُظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية الأخرى والمركبات الإيكولوجية التي تُعد جزءاً منها؛ وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع، وتنوع النظم الإيكولوجية (اتفاقية التنوع البيولوجي، 1992)

الموارد البيولوجية: تشمل الموارد الوراثية، والكائنات الحية أو أجزاء منها، والسكان، أو أيا من المكونات الحيوية الأخرى للنظم الإيكولوجية والتي لها استخدام فعلي أو محتمل أو لها قيمة للإنسانية.

الآثار/التأثيرات التراكمية: ما يتركه عمل ما من أثر إضافي حينما يضاف إلى غيره من أعمال، حدثت في الماضي أو تحدث في الحاضر أو من المتوقع حدوثها بصورة معقولة، بغض النظر عن الجهة أو الشخص الذي يقوم بها. وقد ينجم الأثر التراكمي عن أعمال قليلة الشأن بصفتها الفردية لكنها مهمة كمجموعة، وتحدث على مدى فترة من الزمن (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

التصحر: يُعرَّف على أنه تدهور الأراضي في المناطق شبه الرطبة القاحلة وشبه القاحلة والجافة الناتج عن عوامل مختلفة، بما فيها تباينات المناخ والأنشطة الإنسانية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1995).

النظام الإيكولوجي: مجمع حيوي لمجموعات الكائنات العضوية الدقيقة النباتية والحيوانية يتفاعل مع بيئتها غير الحية باعتبار أنها تمثل وحدة إيكولوجية.

خدمات النظام الإيكولوجي: الفوائد التي يحصل عليها الناس من النظام الإيكولوجي، وتشمل جميع نواتج الأنشطة الزراعية، على تنوعها مثل إنتاج الأغذية وتنظيم المناخ.

البيئة: تشمل الموارد والظروف المادية–البيولوجية التي تعتمد المجتمعات الريفية وأنشطتها عليها، والتي تؤثر تلك المجتمعات فيها في المقابل.

التقدير البيئي والاجتماعي: عملية بحث للمخاطر والفوائد البيئية والاجتماعية المترتبة على المقترحات. وتتباين تفسيرات نطاق التقدير البيئي والاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية. وهو يبحث عادةً الآثار المادية–البيولوجية المباشرة للمشروعات الإنمائية على الفئات المتضررة (مثل الآثار على إمدادات مياه المصب، والتشرد، والمجتمعات المحلية أو المجموعات الضعيفة). لكنه كثيراً ما يتضمن، لدى مؤسسات عديدة، بحث الآثار الاجتماعية الناجمة عن البيئة (مثل آثار تلوث المياه على البشر). وتقوم الوكالات بتقديرات بيئية واجتماعية أو عمليات تقييم اجتماعي مستقلة لتحديد الآثار الاجتماعية السلبية وتعزيز الأهداف الاجتماعية الأخرى، مثل الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر. وتتفاوت

الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة تبعاً للقضايا المطروحة، ففي حالة إنشاء سد مثلاً، أصبح من المعتاد أكثر أن يتناول التقدير البيئي والاجتماعي الآثار المادية إلى جانب الآثار البيئية والاجتماعية.

تقدير الأثر البيئي والاجتماعي: هو عملية تطبق بصورة رئيسية على المشروعات لتحسين عملية صنع القرار بشأنها، وضمان أن الخيارات الإنمائية قيد البحث سليمة ومستدامة بيئياً واجتماعياً. وهو يحدّد ويتوقع ويقيّم الآثار المتوقعة، النافعة والضارة، للأنشطة الإنمائية العامة والخاصة، وبدائلها وتدابير التخفيف منها، ويهدف إلى إزالة أو تقليل الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006)

الخدمات البيئية: الوظائف النوعية للأصول الطبيعية غير المنتَجة من أرض وماء وهواء (والنظام الإيكولوجي ذي الصلة بها) وكائناتها الحية. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من الخدمات البيئية: (أ) خدمات التخلص التي تعكس وظائف البيئة الطبيعية باعتبارها بالوعة لاستيعاب المخلفات، (ب) الخدمات الإنتاجية التي تعكس الوظائف الاقتصادية للموارد الطبيعية بتوفير الحيز والمدخلات اللازمة للإنتاج والاستهلاك؛ (ج) خدمات المستهلِك أو الاستهلاك التي تلبي الاحتياجات الفسيولوجية والترفيهية للبشر.

التنسيق: يهدف تنسيق إجراءات المعونة إلى تقليل الأعباء التي لا داعي لها على البلدان المستفيدة وإلى تعزيز الفعالية الإنمائية وفعالية المعونة من خلال خفض تكلفة المعاملات المتعلقة بإجراءات المعونة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

التعميم: يُقصد بالتعميم، لأغراض إجراءات التقدير البيئي والاجتماعي هذه "عملية منهجية لدمج القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية في الصندوق في جميع مجالات عمله لتعزيز النتائج الإنمائية الخاصة والعامة المتعلقة بالحد من الفقر الريفي". وينطوي ذلك على دمج النهج والأدوات البيئية والاجتماعية في دورة البرامج والمشروعات لتنسيق المشاغل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فيها بصورة أفضل.

الأهداف الإنمائية للألفية: ثمانية أهداف إنمائية دولية اعتمدها المجتمع الدولي لبلوغها بحلول عام 2015 (إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2000).

السياسات والخطط والبرامج: تختلف معانيها باختلاف البلدان:

فالسياسات هي إعلانات عامة عن النوايا تعكس وتركز على جدول الأعمال السياسي لحكومة ما وتتسبب في بدء دورة اتخاذ قرار. وهي تعطى جوهراً وأثراً من خلال **خطط وبرامج** (وهي مخططات أو مجموعات من الإجراءات المترابطة في العادة والرامية إلى تحقيق غرض ما). وينطوي ذلك على تحديد الخيارات لتحقيق أهداف السياسات وتعيين كيف ومتى وأين ستُتخذ الإجراءات المحددة. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

منطقة محمية: هي منطقة محددة جغرافياً يجري تصنيفها أو تنظيمها وإدارتها لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالحفظ.

تحديد النطاق: إجراءات لتضييق نطاق التقدير، وضمان إبقاء تركيزه منصباً على القضايا أو الآثار المهمة حقاً.

المسح: عملية لتحديد طبيعة ومدى التقدير البيئي والاجتماعي أو التحليل البيئي الذي يتعين القيام به.

أصحاب المصلحة: الأشخاص المعنيون الذين يمكن أن يتأثروا من جراء تنفيذ السياسات والخطط والبرامج أو يؤثروا فيها. وفي حالة تطبيق التقدير البيئي الاستراتيجي على نشاط إنمائي تعاوني، قد يكون من بين أصحاب المصلحة: (1) الموظفون الداخليون (المعنيون بالبيئة وغيرهم) في الوكالات المانحة وغيرها من الإدارات في البلد المانح، (2) حكومة البلد الشريك، (3) الوكالات المانحة الأخرى، (4) المنظمات غير الحكومية، (5) المجتمع المدني. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006).

التقدير البيئي الاستراتيجي: يهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية (المادية–البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية) في المراحل الأولية من وضع السياسات والخطط والبرامج (Sadler، 1995). وهو عملية دمج مفهوم الاستدامة في صنع القرار الاستراتيجي (وزارة الشؤون البيئية والسياحة (DEAT، 2000).

التنمية المستدامة: استخدام الموارد على نحو يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك").

الإدارة المستدامة للأراضي: يمكن تعريفها على أنها عملية حفظ واستخدام موارد الأرض من تربة ومياه وحيوانات ونباتات لتلبية الاحتياجات المادية والجمالية والروحية للبشر في الوقت الراهن، مع ضمان الطاقة الإنتاجية لهذه الموارد في المستقبل، مع الحفاظ على وظائفها البيئية (.Shanthikumar,S.R، 2002، مقتبس بتصرف من البنك الدولي، 2000).

الاستخدام المستدام: هو استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تناقص هذا التنوع، ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة.

المراجع

Canadian International Development Agency (CIDA) (2004). Strategic Environmental Assessment of Policy، Plan، and Program Proposals: CIDA Handbook. Canadian International Development Agency. Quebec: CIDA.

Dalal-Clayton B and Sadler B (2005). Strategic Environmental Assessment: a Sourcebook and Reference Guide to International Experience. Earthscan، UK.

Department of Environmental Affairs and Tourism (DEAT) (2004). Strategic Environmental Assessment. Integrated Environmental Management، Information Series 10. Pretoria: DEAT.

Inter-American Development Bank (IADB) (2006). Environment and safeguard compliance policy. Washington، DC: IADB.

Office of the Deputy Prime Minister (ODPM) (2005). A Practical Guide to the SEA Directive. Crown Copyrights، UK: ODPM.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2006). Applying Strategic Environmental Assessment. DAC Guidelines and Reference Series. Paris: OECD.

United Nations Development Programme (UNDP) (1992). Handbook and Guidelines for Environmental Management and Sustainable Development. New York: UNDP.

World Bank (1993). Sectoral Environmental Assessment، Environmental Assessment Sourcebook Update 4. Environment Department. Washington DC: World Bank.

World Bank (1996). Regional Environmental Assessment، Environmental Assessment Sourcebook Update 15. Environment Department. Washington DC: World Bank.

World Bank (2001). Making Sustainable Commitments: an Environment Strategy for the World Bank. Washington DC: World Bank.

World Bank (1993). Sectoral Environmental Assessment. Environmental Assessment Sourcebook Update، No. 4، Environment Department of the World Bank. Washington DC: World Bank.

WEBSITES

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/ENVIRONMENT/EXTENVASS/0،،menuPK:407994~pagePK:149018~piPK:149093~theSitePK:40798800،.html

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/ENVIRONMENT/0،،contentMDK:20274476~menuPK:549265~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:24438100،.html

http://www.afdb.org/portal/page?_pageid=473969906،&_dad=portal&_schema=PORTAL

http://www.adb.org/Environment/default.asp

http://www.oecd.org/topic/0،3373،en_2649_34281_1_1_1_1_3746500،.html

http://www.environment-integration.eu/

http://www.unep.org/

http://www.undp.org/energyandenvironment/

www.povertyenvironment.net

http://www.seataskteam.net/index.cfm?module=Forums&page=Forum&ForumID=237

www.iaia.org

www.deat.gov.za

http://www.communities.gov.uk/publications/planningandbuilding/practicalguidesea